جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

إدارة مخاطر العمليات المصرفية بالتطبيق علي صيغة المرابحة للآمر بالشراء
دراسة حالة البنك السوداني المصري

Management of Banking Operation's Risk - Focusing on Murabaha Mode

Case Study Sudanese Egyptian Bank

بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير العلوم في الدراسا ت المصرفية

إعـداد:
رحاب على الشريف الطاهر

إشـراف :
د. عبدالمنعم محمد الطيب

2012م

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـــــة

قال تعالى في محكم تنزيله:

بسم الله الرحمن الرحيم

{ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاء اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ }

صدق الله العظيم

(9) سورة الزمر

الإهـــــداء

إلى الذي علمني كيف يكون العطاء و التضحية و الوفاء و الاستقامة ...

إلي كل قطرة عرق تدفقت من جبينه تعباً لأجلي...

أبـي العزيـز

الي من وهبتني الحياة...

الي من علمتني أن اعطي دون أخذ...

أمـي العزيـزة

الي الشجرة الوارفة التي استظل بها...

الي النور الهادي في وحشة الأيام ...

زوجـي العزيـز

الي كل من بذل و اجتهد لكي يحقق شيئاً في نفسه...

اخوانـي و اخواتـي

الي الشموع المنيرة...

اساتذتـي الاجـلاء

الي كل الزملاء و الزميلات...

الي كل من ساهم في اخراج هذا البحث...

أهديكم بحثي هذا

شكـر و عرفـان

الحمد والشكر لله رب العالمين الذي هيأ لنا من أمرنا رشدا، وجعلنا نهتدي بنور العلم علي القدر الذي يضئ نفوسنا و يمحو به ظلام جهلنا...

والصلاة والسلام علي رسول الله النبي الامي الكريم الذي اصطفاه الله علي جميـــع خلقه وخصه بحمل الأمانة وتبليغ الرسالة عليه افضل الصلاة و أتم التسليم.

أزجي بأسمي الكلمات و بخالص الشكر الي كل من ساهم و ساعد و امتـــدت يـــداه عطاءا لتذليل الصعاب التي واجهتني حتي اكتمل بحمد الله هذا الجهد المتواضع.

وأخص بالشكر وعظيم التقدير الدكتور / **عبد المنعم محمد الطيـــب** الـــذي تفضـــل بالاشراف علي هذا البحث وبذل الجهد الكبير في التوجية و المتابعة حتي بلغ البحث هـــذا الشكل والمحتوي الحالي.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأسرة مكتبة **اكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية**، و الي كل من ساهم في إخراج هذا البحث.

الباحـــثة...

مستخلص البحث

تناول البحث مخاطر العمليات المصرفية بالتطبيق علي صيغة المرابحة وذلك لانها اكثر انواع التمويل المصرفي شيوعا من واقع التطبيق العملي، مما استوجب معرفة مخاطر هذه الصيغة واسبابها و كيفية ادارتها عبر ادارة متخصصة بالاضافة الي معرفة كيفية التعامل معها وفقا للادوات المسموح بها للحد من هذه المخاطر فضلا عن امكانية قياسها وفقا لنماذج معينة بغية تخفيض هذه المخاطر.

تم اتباع كل من المنهج الوصفي و المنهج التحليلي في قياس مخـــاطر التمويـــل بالمرابحـــة بالاضافة الي المنهج التاريخي و المنهج الاستنباطي لاختبار كل من محاور البحث والفـــروض، كما قام البحث باختبار **فرضيات** عدة أهمها: أن وسائل قياس المخاطر المصرفية غير كافيه، تقيّد المصارف بتطبيق النظم الداخلية والضوابط الرقابية والشرعية يعمل علي تقليل المخاطر الخاصة بالتمويل بصيغة المرابحة، و ان تبني اساليب و ادوات قياس فعالة يساعد علي التحكم بمخـــاطر التمويل بالمرابحة وتقليل حدوثها، و ارتفاع حجم مخاطر السوق يعتبر أكثر المناطق حساســية لمخاطر عمليات البنك خاصة_المرابحة وكيفية ادارتها بالاضافة لضعف فعاليـــة توظيـــف نظـــم الرقابة والضوابط المصرفية ودورها فى إدارة مخاطر التمويل بالمرابحة.

كما توصل البحث الي عدة نتائج من أهمها: أن ادارة المخاطر في المصارف السودانية قامت مؤخرا، وضعف فعالية توظيف نظم الرقابة والضوابط المصرفية في إدارة مخاطر التمويل بالمرابحة، بالاضافة لعدم تقيد بعض المصارف بتطبيق الضوابط والمنشورات التي يصدرها البنك المركزي، و عدم الالتزام بالسياسات والمراشد الداخلية في سبيل الدخول لعمليات تمويل تعود علي المصرف بارباح عالية، كما لا توجد نماذج محددة لقياس المخاطر بشكل عام وخاصة تساعد علي اتخاذ قرار التمويل و تقدير مخاطر المرابحة.

بناءا علي ما تم التوصل اليه من نتائج أوصي البحث بتفعيل دور ادارة المخاطر في التطبيق وأساليب واستحداث نظم المخاطر، لإدارة داخلي تقييم نظام العملي للمصارف السودانية وإنشاء والضوابط اللازمة السياسات وضع مخاطر العمليات المصرفية وادارتها، و من قياس تمكن تحليلية تركيز من الحد لتخفيف حجم المخاطر الخاصة بصيغة المرابحة. بالاضافة الي تنويع الاستثمار و التمويل علي صيغة المرابحة والالتزام بالنسبة المقررة من البنك المركزي مع اظهار ذلك في ايضاحات القوائم المالية للمصرف.

Abstract

The research deals with the risk of banking operation, focusing on ***Murabaha***, because it is the most common type of bank financing, in the practical reality, this necessitates knowledge of the importance risk of this mechanism, its causes and how to manage it through a specialized department, in addition to knowledge how to deal with it in accordance with the tools permitted to reduce these risks, as well as its measurability according to specific models, in order to reduce these risks.

The researcher used the descriptive and analytical methodology to measure risk of ***Murabaha*** financing, in addition to the historical method and the deductive approach to test each of the themes and assumptions. The research test several hypotheses: the instrument of evaluation of banking risk management is not enough, the degree of risk vary depending on the type of granted funding, and we should build methods and tools to measure effective helps to control risk of ***Murabaha*** financing and reduce its occurrence, The high volume of market risk is considered the most sensitive to the risk of the bank's operations specially ***Murabaha*** and how to manage them, in addition to weaknesses of the effective of recruitment control system and banking control systems and banking controls and its role in risk management of ***Murabaha*** financing.

As research found several result of the most important: Risk management in Sudanese banks are very recent, and the weaknesses of recruitment control system and banking system for management control of ***Murabaha*** financing, in addition to noncompliance of some banks applying controls to publications issued by the Central Bank, non-compliance on interior guiding policy targeting for access to finance operation giving bank high profits, as there are no specific models to measure risk in general and in particular to help to make a funding decision and risk assessment of ***Murabaha***.

Based on what has been reached from the result, the research recommended: activating the role of risk management in the practical application of the Sudanese banks and establishing of an internal system of evaluation of risk management, and the development of systems and analytical methods to measure risk banking operations and management, and the development of polices and controls necessary to carry out the funding, and aims of those polices to mitigate the risk of ***Murabaha*** mode, in addition to diversify to investment and reduce the concentration of funding with ***Murabaha*** financing and commitment for assessment of the Central Bank and to show that in the notes of financial statement of the banks.

فهرسة الموضوعات

الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر و العرفان	ج
مستخلص البحث	د
Abstract	هـ
فهرسة الموضوعات	و
فهرسة الجداول	ز
المقدمة	ح
الفصـــل الأول **الإطار المفاهيمي للبحث**	
المبحث الأول : تعريف ومفهوم الخطر وادارة المخاطر وأهميتها	8
المبحث الثاني : أهداف ادارة المخاطر وأقسامها	12
المبحث الثالث : تصنيف المخاطر و أنواعها	16
الفصـــل الثانـــي **مخاطر صيغ التمويل الاسلامية : أسبابها وكيفية ادارتها**	
المبحث الأول : مخاطر صيغ التمويل الإسلامي (نموذج المرابحة)	25
المبحث الثاني : أسباب مخاطر صيغة بيع المرابحة	31
المبحث الثالث : ادارة مخاطر صيغة بيع المرابحة	36
الفصـــل الثالث **الدراسة التطبيقية**	
المبحث الأول : خلفية تاريخية للبنك السوداني المصري والنموذج التطبيقي	45
المبحث الثاني : الدراسة الميدانية	52
النتائج و التوصيات	68
قائمة المراجع	71
الملاحق	73

فهرسة الجداول

رقم الجدول	موضوع الجدول	الصفحة
(1)	الفئة العمرية للعينة المبحوثة	53
(2)	المؤهل العلمي للعينة المبحوثة	53
(3)	التخصص الذي ينتمي إليه أفراد العينة المبحوثة	54
(4)	القسم الذي يعمل به أفراد العينة المبحوثة	54
(5)	عدد سنوات الخبرة	55
(6)	إلى تقليل المخاطر في التطبيق العملي وضع إجراءات رقابية يؤدى	55
(7)	تتم عملية تقييم مخاطر التمويل بالمرابحة بتحديد المجالات التي تتطلب تركيزًا	56
(8)	كل المخاطر لاتجد رقابة وإشرافاً مستمرين من قبل إدارات البنوك.	56
(9)	منح التمويل للإطراف ذات العلاقة أو دون تحديد الأهلية يؤدي إلى مخاطر عدم السداد	57
(10)	السيولة قد يؤدي لحدوث ظاهرة العجز مخاطر لادارة العملي عدم كفاية التطبيق	57
(11)	السوق إن تنوع استثمارات البنك يخفــف من حدة مخاطر	58
(12)	تمتد مخاطر المرابحة الي موجودات الميزانية كالضمانات	58
(13)	عدم وجود آليات تعمل باستمرار لتقدير مدى قوة وصلاحية الضمانات المقدمة للتمويل	59
(14)	عدم وجود نظام تقييم داخلي لإدارة وقياس المخاطر	59
(15)	عدم وجود قاعدة بيانات للتمويل يؤدى الى زيادة مخاطر العمليات المصرفية	60
(16)	عدم تقيّد المصارف بتطبيق النظم الداخلية الرقابية والشرعية للتمويل بالمرابحة	60
(17)	تفتقد العديد من المصارف للكوادر ذات الخبرة والدراية المرتبطة بعملية التمويل	61
(18)	هنالك قصور في السياسات والنظم التحوطية لإنشاء قواعد ملائمة للمحاسبة والرقابة من جانب المصارف وإداراتها والتقييم والإبلاغ والحد من تحمل المخاطر	61
(19)	عدم وجود إدارات قادرة على إدارة مخاطر التمويل بالمرابحة ضمن منهج علمي متكامل	62
(20)	استخدام المصرف لضمانات فعالة تقلل من المخاطر وتسهم إيجاباً في زيادة العائد من عملية المرابحة	62
(21)	كاف.) غير السودانية المصارف في المصرفية المخاطر الفرضية الأولي: (وسائل قياس	64
(22)	الفرضية الثانية: (ارتفاع حجم مخاطر السوق يعتبر أكثر المناطق حساسية لمخاطر عمليات البنك خاصة المرابحة وكيفية ادارتها)	65
(23)	الفرضية الثالثة: (ضعف فعالية توظيف نظم الرقابة والضوابط المصرفية ودورها في إدارة مخاطر التمويل بالمرابحة)	66

المـــقدمة:

في ظل التطورات التي إجتاحت العالم في مختلف القطاعات، شهدت الصـــناعة المصـــرفية كغيرها من المجالات تقدما ملموساً. و مما لا شك فيـــه أن الصـــناعة المصـــرفية تعـــد أكثـــر الصناعات تعرضا للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي إســـتخدام أدوات مالية جديدة ساعد علي خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، ومن هنـــا فقـــد إكتسب موضوع إدارة المخاطر ومراجعتها اهمية متزايدة لدي البنوك، كما ادرجته لجنة بـــازل كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية.

وتميشاً مع الإتجاهات العالمية في هذا الصدد، ونظراً لما يصاحب مختلف العمليات المصـــرفية من مخاطر متعددة بدأت البنوك بشكل عام بمختلف أنواعها في إنتهاج سياسات لإدارة المخاطر ومراجعتها وإستحداث إدارات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها أعمال البنك علي تنوعها. فضلاً عن إمكانية التنبؤ بهذة المخاطر علي إخـــتلاف أنواعهـــا وإمكانية قياسها وذلك للتقليل من الأثار الناجمه عنها.

الامر الذي يستوجب علي القائمين علي هذه الإدارة من التحديد الدقيق لمسئوليات مختلف الجهات ذات العلاقة بها وتفادياً لهذه المخاطر مع الأخذ في الإعتبار إمكانية قياســـها ومعرفـــة الأثـــار المترتبة علي البنك وأرباحه المتوقعة في حالة حدوثها وإمكانية تقليل المخاطر والأثار المترتبـــة عليها إلي الحد الأدني لها.

مشكلة البحث:-

تتعرض المصارف عند قيامها بأنشطتها المختلفة للعديد من المخاطر وخاصة عنـــد قيامهـــا بعمليات التمويل المصرفي، حيث تكمن مشكلة البحث في معرفة أسباب مخاطر عملية التمويـــل بصيغة المرابحة في التطبيق العملي بالمصارف السودانية وكيفية التعامل معها وامكانية قياســـها عبر نماذج محددة، فضلا عن الادوات المسموح باستخدامها والتي من شأنها تقليل هذه المخاطر.

أهمية البحث:-

تكمن اهمية البحث في معرفة اسباب الحاجة الي ادارة المخاطر في المصارف السودانية، فضلا عن كيفية قياس المخاطر، مع الاخذ في الاعتبار الطبيعة غير الكميه لها، بالاضافه الي عمليـــه قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور اساسي تقـــوم بـــه اداره المخـــاطر فـــي المصارف والذي بدوره يؤدي الي تقدير المخاطر وامكانيه التنبؤ بها والتحوط ضدها بما لايؤثر علي ربحيه البنك حال حدوثها.

أهداف البحث:

يهدف البحث الي الآتي:

1. إلقاء الضوء علي التطبيق العملي للعمليات المصرفية المصرفية في المصارف السودانية.
2. تحديد المخاطر التي تواجه صيغة التمويل بالمرابحة في التطبيق العملي.
3. التعرف علي نظم الرقابة و الضوابط المصرفية و تفعيل دورها لاغراض ادارة مخاطر عملية المرابحة.
4. دور الجهات الرقابية علي المخاطر التي تواجه عملية التمويل بالمرابحة وكيفية الحد منها.

فرضيات البحث:-

يسعي البحث الي اختبار الفرضيات الآتية:

1. وسائل قياس المخاطر المصرفية في المصارف السودانية غير كاف.
2. ارتفاع حجم مخاطر السوق يعتبر أكثر المناطق حساسية لمخاطر عمليات البنك خاصة المرابحة وكيفية ادارتها.
3. ضعف فعالية توظيف نظم الرقابة والضوابط المصرفية ودورها فى إدارة مخاطر التمويل بالمرابحة
4. تقيّد المصارف بتطبيق النظم الداخلية والضوابط الرقابية والشرعية يعمل علي تقليل المخاطر الخاصة بالتمويل بصيغة المرابحة.
5. تبني أساليب فعالة وأدوات قياس يساعد علي التحكم بمخاطر التمويل بالمرابحة وتقليل حدوثها.

منهج البحث:-

يعتمد البحث علي استخدام المنهج الوصفي ، والمنهج التحليلي بالاضافة الي المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي.

مصادر البيانات:-

المصادر الاولية:-

والتي تتمثل في الاستبانه والمقابلة.

المصادر الثانوية:-

والتي تتمثل في الكتب والمراجع العمليه، المنشورات الصادره من بنك السودان المركزي، التقارير الماليه للبنوك، المجلات المصرفيه فضلا عن المعلومات التي تتيحها شبكه المعلومات العالميه (الانترنت).

حدود البحث:-

المجال الزماني للبحث:-

يحد نطاق البحث زمانيا بفتره قيام اداره المخاطر بالمصارف السودانية.

المجال المكاني للبحث:-

ينحصر البحث في اداره المخاطر بالمصارف العاملة بالجهاز المصرفي السوداني (كما في دراسة الحالة).

هيكل البحث:-

يتكون البحث من ثلاثة فصول، يتناول الفصل الاول الاطار المفاهيمي للبحث عبر ثلاثة مباحث المبحث الاول تناول تعريف و مفهموم الخطر و ادارة المخاطر اما المبحث الثاني تناول أهداف ادارة المخاطر واقسامها اما المبحث الثالث تناول تصنيف المخاطر و انواعها.

و تناول الفصل الثاني مخاطر صيغ التمويل الاسلامية اسبابها و كيفية ادارتها وفقا لضوابط و متطلبات البنك المركزي عبر ثلاثة مباحث، المبحث الاول مخاطر صيغ التمويل الاسلامي (نموذج المرابحة)، اما المبحث الثاني تناول أسباب مخاطر صيغة بيع المرابحة اما المبحث الثالث تناول كيفية ادارة مخاطر صيغة بيع المرابحة و دور بنك السودان المركزي في ادارة مخاطر التمويل بالمرابحة.

اما الفصل الثالث فتناول الدراسة التطبيقية عبر مبحثين، المبحث الاول عن البنك السوداني المصري والنموذج التطبيقي، أما المبحث الثاني الدراسة الميدانية توصيفها وتحليلها و نتائجها.

الدراسات السابقة:

1. دراسة : الصادق عبد الرحمن الصادق (2009م) :[1]

تمثلت أهمية البحث في انه اصبحت ادارة المخاطر من اولويات السلطات الرقابية و اهتمامات مجالس الادارات و الادارات العليا بالبنوك، وقد اولاها البنك المركزي قدرا كبيرا من العنايةواصدر حولها عددا من القرارات بالاضافة الي المخاطر التقليدية التي تتعامل معها البنوك بقدر من الخبرات المتراكمة فان السياسة المصرفية للبنك المركزي اولت اهميت تحديث القطاع المصرفي و ادخال خدمات و انشطة الكترونية لمواكبة التطورات العالمية و الاقليمية مما افرز نوع جديد من المخاطر تستوجب البحث والدراسة للوقوف علي اساليب الحماية اللازمة ومدي توافرها وكيفية معالجة السلبيات التي تصاحب التجربة. كما **هدف** البحث الي عرض المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي عموما و مخاطر الصيرفة الاكترونية وكيفية ادارتها و دراسة التجربة السودانية في مجال التقنية.

تمثلت **فرضيات** البحث وجود مخاطر كثيرة ومتنوعة تواجه الجهاز المصرفي، و وجود انظمة ادارية فعالة لادارة المخاطر ودورها في المصارف، واستخدام التقنية الجديدة بكفاءة و فعالية يمكن ان يسهم في تقليل المخاطر.و توصل البحث الي بعض **النتائج** منها ان نشاط البنك تحكمه ادارة المخاطر والتي تتطلب المواكبة و التطور و استخدام التقنية المصرفية بكفاءة و فعالية يمكن ان يسهم في تقليل المخاطر.أما أهم النتائج فتمثلت في ان نشاط البنك تحكمه ادارة المخاطر والتي تتطلب المواكبة والتطور وان استخدام التقنية المصرفية بكفاءة يقلل المخاطر الكمية والنوعية التي يمكن ان تتعرض لها البنوك مستقبلا، و وجود عدد كبير من الوحدات في البنك والتي تشمل العمليات بمختلف انواعها وعدم قيام المراجعة الدورية بالاضافة الي تكلفة حجم المخاطر تؤدي الي الخسائر المخطط لها لذلك تم عمل ادارة للتنبؤ بالخسائر المتوقعة. وان اتباع سياسات و استراتيجيات البنك المركزي في توجيه المصارف لاد ارة المخاطر وذلك باتباع ادارة نظام قاعدة بيانات لجمع المعلومات والتعامل المصرفي الالكتروني مع البنوك الأخري.

2. دراسة : حازمأحمد حسن (2008م) :[1]

[1]. الصادق عبد الرحمن الصادق، استرايجية ادارة المخاطر المصرفية في المصارف الاسلامية، بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في ادارة الاعمال، جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا، 2009م.

تكمن **أهمية** البحث في مدي اهمية التمويل المصرفي لما له من قدرة علي جلب الايرادات و الارباح للمصارف حيث ان التمويل المصرفي يرتبط بمخاطر عدة فانها بالتالي تؤثر علي مركز المصرف وسمعته المالية. كما **هدف** البحث الي معرفة المخاطر التي تواجه المصرف في التمويل و الغاء الضوء عليها بالاضافة الي كيفية تفادي هذه المخاطر وذلك بمعرفة الاساليب المتبعة في هذا المجال. و تمثلت **فرضيات** البحث في ان البنك يركز في تمويله علي قطاعات قليلة المخاطر، و لا يتبع بنك البركة السوداني سياسة واضحة لادارة مخاطر التمويل، تشكل درجة المخاطر بالبنك نسبة منخفضة خلال فترة الدراسة. أما اهم **النتائج** التي توصل اليها البحث فهي اعتماد بنك البركة علي حجم الودائع المدعة لديه مما يشير الي ارتفاع درجة المخاطر. وان مصروفات بنك البركة تعتبر عالية جدا مقارنة بالايرادات مما اثر سلبا علي حجم الارباح المحققة، ضعف حجم التمويل بالبنك خلال فترة البحث مقارنة باجمالي التمويل بالجهاز المصرفي حيث شكلت درجة المخاطر بالبنك نسبة ضعيفة خلال فترة البحث.

3. دراسة : ندي عبدالماجد حامد(2007م):0 [2]

تمثلت **أهمية** البحث في وجود بعض المخاطر الناتجة عن الانحرافات في التطبيق العملي والممارسات الخاطئة سواء من الممولين او طالبي التمويل (العملاء) مما لها من أثر سلبي علي المصارف. كما **هدف** البحث الي معرفة مدي قدرة المصارف علي الالتزام بسياسات بنك السودان المركزي فيشان ادارة المخاطر و انشاء ادارة متخصصة لها تتولي الاهتمام بما يتعرض له البنك من مخاطر و دراستها و تحليلها و دور مجلس اداراتها لتحجيم تلك الظاهرة. وتمثلت **فروض** البحث في انه تقع علي مجلس الادارة المسئولية النهائية في ادارة المخاطر، و عدم التقيد بضوابط منح التمويل يعتبر من أهم أسباب زيادة المخاطر، بالاضافة الي ضعف الأجهزة الرقابية وعدم توفر الكوادر المؤهلة يساعد علي تفاقم مشكلة التمويل. أما اهم **النتائج** التي توصل اليها البحث فهي ان زيادة نسب التعثر تؤثر سلبا علي سيولة المصرف الامر الذي يجب مراعاته عند اعداد الخطط بشان حجم التمويل. كما يصنف التمويل السليم بذاتية التصفية من موارده و الايرادات الناتجة عن مزاولة النشاط دون اللجوء الي التصفية وبيع الضمانات. كما ان اظروف الاقتصادية و السياسية تؤثر علي التمويل والتي غالبا ما تشمل القوانين الاستثمارية و ظروف

---

[1]. حازم أحمد حسن، مخاطر التمويل المصرفي بالمصارف السودانية، بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا، 2008م.

[2]. ندي عبد الماجد حامد، ادارة مخاطر التمويل في المصارف التجارية السوداني، بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية والمالية، جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا، 2007م.

السوق.

يختلف هذا البحث عن البحوث السابقة في انه يركز علي مخاطر صيغة المرابحة في التطبيــق العملي في المصارف وذلك لان التمويل بالمرابحة يمثل النسبة الكبري من اجمالي التمويل دوناً عن الصيغ الاسلامية الاخري لذلك استوجب معرفة مخاطر هذه الصيغة واسبابها و كيفية ادارتها والتعامل معها وفقا للادوات المسموح بها للحد من هذه المخاطر فضلا عن امكانية قياسها بغيــة تخفيض هذه المخاطر.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للبحث

المبحث الأول: تعريف ومفهوم المخاطر وادارة المخاطر وأهميتها
المبحث الثاني: أهداف وأهمية ادارة المخاطر وأقسامها
المبحث الثالث: تصنيف وأنواع المخاطر وكيفية التعامل معها

المبحث الأول

تعريف ومفهوم الخطر وادارة المخاطر

يتناول هذا المبحث تعريف كل من الخطر ومفاهيمه في اللغة والاصطلاح والمفهوم المالي والمخاطرة في الفقة الاسلامي كما يتناول لمحة تاريخية عن ادارة المخاطر وتعريف ومفهوم ادارة المخاطر.

أولا: <u>تعريف ومفهوم الخطر</u>:

الخطر لفظ شاع استخدامه بين الناس قديماً وحديثاً، فهو ظاهرة ملازمة لحياة الإنسان، تتعدد صورها، وتختلف أشكالها من بيئة إلى أُخرى. لذلك فإن الإنسان يلازمه شعور بالخوف، وينتابه إحساس بالقلق. ويترتَّب على ذلك إحجامه في بعض الأحيان عن اتخاذ القرارات، والتردد فيها، مما قد يفوت عليه تِبعَا لذلك فُرص الكسب والنجاح.

ونورد فيما يلي مفاهيم مختلفة الخطر كالآتي:-

1. **الخطر في اللغة:-**

الخطر بفتحتين هو الإشراف على الهلاك وخوف التلف. يقال: هذا أمر خطر، أي متردد (بين أن يوجد وأن لا يوجد)[1]. والخطر هو ارتفاع القدر والمال، والشرف والمنزلة. وجمعه أخطار. والخطير من كل شيء النبيل. ويطلق الخطر على السبق الذي يتراهن عليه. والمخاطرة المراهنة، وتخاطرواعلى الأمر تراهنوا عليه[2] .

ومن ذلك ما ورد أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه خاطر قريشاً قبل الهجرة، قال الله تعالى" آلم * غُلِبت الروم * في أدنى الأرض وهم من بعد غُلبهم سيغلِبون * "[3]. وقالت قريش: أترون أن الروم تغلِب؟ قال نعم، فقالوا: هل لك أن تخاطرنا في ذلك؟ فأخبر النبي صلي الله عليه وسلم (اذهب إليهم فزد في الخطر، وزد في الأجل) ففعل، وغلبت الروم فارساً.

كما يعرف قاموس أوكسفورد الخطر بأنه إمكانية حدوث شيء ما بالصدفة، تترتب على ذلك نتائج سيئة وخسارة [4].

---

[1] الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح (جدة: دار الثقافة الإسلامية، ١٤٠٦ هـ ـــ ١٩٨٦ م) ص ١٨٠

[2] ابن منظور، لسان العرب – تعليق علي شيري (بدون: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ج ٤، ص ص 137 – 138.

[3] القران الكريم، سورة الروم الاية من)1-3).

[4] The oxford illustrated dictionary - oxford university press - London - P.728.

2. الخطر في الاصطلاح:-

يمكن القول بأن الخطر ظاهرة أوحالة معنوية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، مما يترتب عليه حالة الشك أو الخوف، أو عدم التأكد من نتائج قراراته.

3. الخطر في المفهوم المالي:-

الخطر في المفهوم المالي هو ضرر مباشر متوقع للنشاط المرتبط بوحدة اقتصادية، بسبب وقوع أحداث اقتصادية، طبيعية، سياسية، أو بفعل بشري. وفي حالة حدوثه ينتج عنه خسائر مؤثرة، قد تؤدي إلى عدم استمرارية الوحدة الاقتصادية في النشاط الممارس، وخروجها من السوق.[1]

4. المخاطرة في الفقه الإسلامي:-

ورد لفظ الخطر، أو المخاطرة كثيراً في كتب الفقه الإسلامي، على لسان عددٍ من الأئمة الأعلام، المتقدمين منهم والمتأخرين، في مناسبات مختلفة. غير أننا نود أن نشير إلي أن لفظ المخاطرة أو الخطر لم يرد ذكره في القرآن الكريم، أو في السنة النبوية الشريفة وإنما ورد معناه في لفظٍ مرادف له وهو الغرر وذلك في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر)[2].

ثانياً: تعريف ومفهوم ادارة المخاطر ومهامها:

1. الخلفيه والتطور:-

ظهرت مع بداية القرن التاسع عشر إدارة متخصصة في المشروعات الصناعية وظيفتها إدارة المخاطر، كان من أهم نشاطها توفير الأمن للعاملين بالمشروع وتوفير الأمن لممتلكات هذه المشاريع، ومنذ ذلك التاريخ اهتم العالم باستخدام الأساليب العلمية لمواجهة الخطر، ومع ظهور الثورة الصناعية ووجود ندرة في الأيدي العاملة المدربة وإرتفاع تكاليف المباني والتقانات كل ذلك أدي بأصحاب الأعمال للسعي لمنع وتقليل المخاطر التي يتعرض لها العمال والممتلكات، وقد شرع بعض اصحاب الأعمال لاتباع وسائل الأمن لوقاية الأفراد والممتلكات بل وتعويض الأفراد عما يحدث لهم من خسائر بسبب العمل. وتكمن أهمية ادارة المخاطر في محاولة استخدام مقاييس السيطرة علي المخاطر والتي تعتبر الأكثر ملاءة للتطورات الجديدة.[3]

---

[1]. ياسين عبدالله التميمي، أساسيات إدارة الخطر (الأمارات العربية المتحدة: بدون، ط1، 1998م) ص 27.

[2]. الإمام مسلم، أبي الحسين مسلم بن الحجاج .صحيح الإمام مسلم)مصر: مطبعة دار إحياء الكتب العربية،ج ١٠، ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٥ م) ص ١٥٧.

[3]. د. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 1999 – 1419هـ) ص29.

ويورد د. القري أن المخاطر (جزءاً لا يتجزأ من أي عمل يقوم به الإنسان، ولكنها تكتسب أهمية خاصة عندما تكون دراسة المخاطر جزءاً من عملية اتخاذ القرارات المالية).[1]

وعلي هذا نجد أن ادارة المخاطر هي مجال التوصيل لمنع الخطر، والتقليل من حجم الخسائر عند حدوثه، والعمل علي عدم تكراره وذلك بدراسة أسباب حدوث كل خطر لتلافيه مستقبلاً، كما تمتد ادارة المخاطر إلي تدبير الأموال اللازمة لتعويض المشروع عن الخسائر التي تحدث وذلك بتكوين المخصصات والاحتياطيات لمقابلة تلك الخسائر الناجمة عند حدوث الخطر.[2]

2. تعريف ادارة المخاطر:

تعرف ادارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على البنك وأصوله وإيراداته بالإضافة إلي وضع الخطط المناسبة لما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو كبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من الآثار الناجمة عند حدوثها إن لم يمكن القضاء على مصادرها.

كما يمكن تعريف ادارة المخاطر بأنها كل الترتيبات والسياسات والاجراءات والنظم التي تتبعها ادارة المصرف بهدف تحديد نوع المخاطر التي يتعرض لها المصرف وتقييمها وتحديد حجمها والعمل علي مراقبة تطورها ووضع الضوابط اللازمة للتحكم في حجمها والسيطرة عليها والتقرير عنها.[3]

3. مهام ادارة المخاطر:-

وتتلخص مهام ادارة المخاطر في الآتي:

أ) تحديد المخاطر Risk Identification:-

تقوم الإدارة بتحليل البينات والمعلومات المتوفرة لديها بوضع نظم للتقارير وخطط عمل للوحدات المختلفة ومتابعة مستوي الالتزام بها بهدف تحديد وتصنيف واضح لكافة انواع المخاطر (مخاطر التمويل، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، السيولة والمخاطر القانونية....الخ) وذلك لتمكين المصرف من اتخاذ القرار السليم.

---

[1]. محمد علي القري – ورقة عمل جدل المخاطر في صيغ التمويل الإسلامي – ندوة مخاطر التمويل الإسلامي – 2004م.

[2]. عصام الدين محمد يوسف دياب، مساعد المدير العام لتمويل الشركات – البنك السوداني المصري، 16\4\2008م.

[3]. بنك السودان المركزي، موجهات ادارة المخاطر المصرفية، اغسطس 2008، صـــ5.

ب) قياس المخاطرRisk Measurement:-

أن تتبني الادارة أدوات فعالة لقياس حجم المخاطر وتحديد اثرها علي المصرف بالتنسيق مع البنك المركزي.

ج) متابعة المخاطر Risk Monitoring:-

تقوم الادارة بمتابعة جميع المخاطر بالمصرف وذلك ممن خلال التأكد من فعالية نظم الرقابة والمراجعة الداخلية والضبط الداخلي، مستوي نظام الضبط المؤسسي، وكفاية السياسات والإجراءات ومستوي تطبيقها، والإلتزام بها وآلية توزيع المسؤليات والصلاحيات داخل لمصرف بالإضافة الي وضع نظم للتقارير الدورية واقتراح اجراءات وسياسات واضحة وفعالة لمتابعة سلوك المخاطر وعمل الإجراءات الوقائية للحد من انتشارها.

د) التحكم في حجم المخاطرRisk Controlling:-

ان تعمل الادارة علي التحكم في حجم المخاطر لتقليل اثارها السالبة علي المصرف وذلك بالعمل علي ابتداع وتفعيل آليات مالية لتقليل المخاطر (Financial Risk Mitigation Techniques).[1]

و قد اصدر بنك السودان المركزي منشورا بتاريخ2005/02/22م بالرقم (2005/1) الزم فيه جميع المصارف العاملة بإنشاء ادارة متخصصة للمخاطر، وتعتبر هذه التعليمات هي اولي لبنات قيام ادارة مخاطر متخصصة للمصارف في السودان. كما اصدر موجهات لادارة المخاطر المصرفية في اغسطس 2008م

وتكمن أهمية ادارة المخاطر في:-

أ- ان يكون قسم ادارة المخاطر مدركاً لوظيفته او للتطورات الجديدة للمنشأة.

ب- محاولة استخدام مقاييس السيطرة علي المخاطر والتي تعتبر الأكثر ملاءة للتطورات الجديدة.[2]

---

[1]. بنك السودان المركزي، موجهات ادارة المخاطر المصرفية، اغسطس 2008، صـــ5.

[2]. د. خالد وهيب الراوي، مرجع سابق، ص29.

المبحث الثاني

أهداف ادارة المخاطر وأقسامها

يتناول هذا المبحث اهداف ادارة المخاطر. كما تتناول اقسام ادارة المخاطر والأعمال التي يقوم بها كل قسم. حيث يجب علي أي مصرف انشاء ادارة مستقلة تعني بتحديد وقياس ومتابعة والتحكم في المخاطر التي يتعرض لها المصرف، تتبع للادارة العليا.[1]

أولاً: أهداف ادارة المخاطر:-

أ. التعرف علي مصدر الخطر.

ب. قياس احتمالية وقوع الخطر.

ج. تحديد مقدار التأثير علي الإيرادات، الدخل والأصول.

د. تقييم الأثر المحتمل علي أعمال المصرف.

هـ. تخطيط ما يجب القيام به في مجال الضبط والسيطرة لتقليل الأثر أو إلغاء مصادر الخطر.[2] ويتولي هذه الوظيفة شخص يسمي مدير المخاطر. وتنحصر وظيفته فيما يلي:-

- إكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط علي حدة وتصنيف ماهيتها.
- قياس هذه المخاطر ومعرفة طبيعة مسبباتها وعلاقتها بالمخاطر الأخري.

فإن الغرض من دراسة المخاطر ليس إلغاءها بل السيطرة عليها وادارتها بطريقه تمكن من تقليل أثرها.[3]

ثانيـــاً: أقسام ادارة المخاطر:-

تشمل ادارة المخاطر الأقسام الرئيسية التالية:-

- قسم البيانات والمعلومات.
- قسم تحليل وتقييم المخاطر.
- قسم المراقبة والتحكم.[4]

---

[1]. منشورات بنك السودان المركزي – الادارة العامة للرقابة المصرفية، منشور رقم (1\2005) ص57

[2]. منشورات بنك السودان المركزي – الادارة العامة للرقابة المصرفية، منشور رقم (1\2005) ص5 .

[3]. عبد النبي الطيب الجيلاني، ادارة المخاطر في المصارف بالتركيز علي مخاطر التمويل، المصارف، رقم المجلد، العدد، التاريخ، رقم الصفحة.

[4]. منشورات بنك السودان المركزي، منشور رقم (1\2005)، صـــــــــــ59.

ونورد فيما يلي الاعمال التي يقوم بها كل قسم علي حده كالاتي:

1. قسم البيانات والمعلومات:-

يقوم القسم بتجميع وتوفير كافة البيانات والمعلومات التاريخية والحالية والمتعلقة بأنشـــطة المصرف، ويتم تجميع المعلومات والبيانات عن بيئة العمل الداخلية (اللوائح والنظم والسياسات) وعن المعلومات الخارجية التي تؤثر علي نشاط المصرف.كما يقمم القسم بمـــد كافـــة الادارات بالمصرف بما تحتاجه من معلومات وبيانات.

2. قسم تحليل وتقييم المخاطر:-

يقوم القسم بالحصول علي البيانات والمعلومات المختلفة من قسم المعلومات ومن ثم تحديد مدي جودة البيانات المختلفة ومصادرها ويقوم بتحليل هذه البيانات لتحديد انواع المخاطر التـــي تواجه المصرف التنسيق مع البنك المركزي فيما يختص بقياس المخاطر وطرق تقليلها ثم رفـــع تقارير دورية بنتائج التحليل والتقييم.

3. قسم المراقبة والتحكم:-

- يقوم القسم بوضع التقارير الداخلية
- مراقبة مخاطر التمويل ومخاطر العملات والسوق والتأكد من الالتزام بالحدود الموضوعة لها والتأكد من الإلتزام بالأسس والضوابط والنسب الداخلية وسياسات ولوائح البنك المركزي.
- والتأكد من وجود مراشد داخلية لادارات البنك المختلفة ومدي التزام الادارت بتلك المراشد.
- والتأكد من مراعاة مخاطر التشغيل وقياسها قبل تنفيذ اي عملية.
- والتأكد من الالتزام بالخطط والسياسات الاستثمارية الموضوعة.
- والتأكد من التزام ادارات الاستثمار بقرارات ادارة المخاطر.
- تقييم مستمر لأنظمة الضبط الداخلي، اجراءات التوثيق وضوابط استخدام اجهزة الكمبيوتر.[1]

[1]. منشورات بنك السودان المركزي، منشور رقم (1\2005)، صـــــــــ59

ثانياً: خطوات ادارة المخاطر:-

تقوم عملية ادارة المخاطر بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها موضوع دراسة المخاطر، ويتم ذلك بتطبيق خمس خطوات أساسية علي النحو التالي:-

1. تحديد المخاطر: وهي الخطوة الأساسية الأولي للتعرف علي المخاطر المحيطة بالعمل.
2. تحليل المخاطر: ويتم بها تصنيف الخطر والوقوف علي مصادره الأصلية.
3. تقييم المخاطر: وهو تحديد عنصري الخطر وهما:
   - احتمال حدوث كل خطر.
   - الآثار التي يحدثها كل خطر.
4. التحكم في المخاطر: وبها يتم تحديد أي الطرق تستخدم لتقليل احتمال الخطر وآثاره وكيفية التعامل معها.
5. المراقبة والمتابعة الدورية: وتتم لإكتشاف مصادر المخاطر أو لمعرفة وجود أي فشل في التحكم في مخاطر سابقة أو حتي لا يتكرر حدوثها.[1]

رابعاً: التعامل مع المخاطر:-

بعد ان تتم عملية التعرف علي المخاطر وتقييمها فان جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة او اكثر من اربع مجموعات رئيسية:

1. **النقل:** وهي وسائل تساعد علي قبول الخطر من طرف آخر وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية (التأمين هو مثال علي نقل الخطر عن طريق العقود).
2. **التجنب:** وتعني تجنب النشاطات التي تؤدي الي حدوث خطر ما (مثال عدم شراء ملكية ما). علي الرغم من انه يبدو حلا لجميع المخاطر ولكنه في المقابل قد يؤدي الي الحرمان من الفوائد والأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه. (مثال للبنوك تجنب مخاطر تمويل بالمتناع عن منحه).

---

2. د. الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤي المستقبل، (الخرطوم- السودان: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ط1، س2006م)، ص48

3. **<u>التقليص</u>:** تشمل طرق للتقليل من حدة الخسائر الناتجة وذلك بتخفيض حجم الاستثمارات التي تواجه خطراً بعينه لا يحب المستثمر تحمله، مثل تقليل حجم استثمارت طويلة الاجل او الاستثمار بعملة معينة، كما يمكن التعامل مع المخاطر بالاشتراك مع الاخرين في تحملها. وعادة ما تقوم البنوك بتقليل المخاطر عن طريق الآتي:-

   أ. رصد سلوك التمويل من اجل التنبؤ بمشاكل التوقف عن الدفع مبكراً.

   ب. تقليل مخاطر السيولة باستخدام سياسة ادارة للأصول والخصوم.

4. **<u>القبول</u>** (الاحتجاز): وتعني قبول الخسائر عند حدوثها. وهذه الطريقة تعتبر استراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر علي مدي الزمن اكبر من اجمالي الخسائر. (كل المخاطر التي لا يمكن تجنبها او نقلها يجب القبول بها).[1]

[1]. بنك السودان المركزي، موجهات ادارة المخاطر المصرفية، اغسطس 2008، صـــ 9.

المبحث الثالث

تصنيف المخاطر وأنواعها

يتناول هذا المبحث اقسام المخاطر بصفة عامة وايضا تصنيفها من حيث كيفية ادارتها، كما يتناول بشئ من التفصيل انواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

أولاً: تصنيف المخاطر:-

يقسّم الباحثون المخاطر بطرق مختلفة من ذلك تقسيم المخاطر بصفة عامة إلى:-

- مخاطر خاصة (داخلية): وهي التي تتصل بالمؤسسة ذاتها وتؤثر علي أنشطتها.
- مخاطر عامة (خارجية): وهي التي ترتبط باحوال السوق والصناعة والإقتصاد عامة.

كما ويمكن تقسيم المخاطر إلى:-

- مخاطر أعمال (غير مالية): وهي التي يكون مصدرها طبيعة المنشأة او المؤسسة.
- مخاطر مالية: هي احتمال ان تؤدي نتيجة اي نشاط او حدث ما الي نتائج سالبة علي اداء المصرف، وقد تنعكس هذه النتائج في شكل خسائر مباشرة في ربحية المصرف او رأس ماله Direct Loss أو بصورة غير مباشرة تتمثل في فرض قيود علي المصرف تحد من قدرته في تحقيق اهدافه بالصورة المطلوبة.[1] كما يمكن تقسيم المخاطر من حيث إمكانية إداراتها الى:
- مخاطر يمكن التخلص منها داخلياً.
- مخاطر يمكن تحويلها لأطراف أخرى.
- مخاطر بإمكان المؤسسة التعامل معها وإداراتها بنفسها.

ثانيا: أنواع المخاطر التي تواجه المصارف بشكل عام:-

1. مخاطر مالية:-

أ. المخاطر الائتمانية : Credit Risk:-

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض، أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بإلتزاماته في الاوقات المحددة للبنك مما يؤدي الي الحاق خسائر اقتصادية للبنك.[2] كمـــا

---

[1]. بنك السودان المركزي، موجهات ادارة المخاطر المصرفية، اغسطس 2008، صـــــ3.

[2]. نبيل حشاد، دليلك الي ادارة المخاطر المصرفية، (بيروت- لبنان: د.ن، س2005م)، ص36

تنشأ مخاطر الإئتمان في المصارف نتيجة لعدم سداد القروض في تاريخ استحقاقها إما لعجز سببه التعثر والإفلاس، أو مماطلة متعمدة مقصودة من العميل. وعندئذ يلجأ البنك إلى التصرف في الضمان باعتباره ملاذاً آمنا. وتكون البنوك نفسها في بعض الأحيان سبباً في حدوث المخاطر الائتمانية، نتيجة لحدوث أخطاء من العاملين في إدارة المصرف، إما لعدم تدريبهم، أو لنقصٍ في خبرتهم، أو حتى نتيجةً لعدم توافُر سياسة ائتمانية رشيدة لدى البنك، مصحوباً ذلك كله بضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

أضف إلى ذلك هنالك أسباب أخرى تساهم في حدوث مخاطر الائتمان، هي الأوضاع الاقتصادية السائدة، كاتجاه السوق نحو التضخم والانكماش، وإضطراب حركة الأسواق. كما أن هناك نوعاً من المخاطر الائتمانية يكون مردها إلى طبيعة العمل وبيئته. فالقطاع الزراعي مثلاً معروف أنه أكثر مخاطرة من القطاعات الأخرى، نظراً لطبيعة الزراعة نفسها، وتأثُّرها بالعوامل المناخية، وتعرضها للآفات، وعدم توافُر المياه وهكذا.

ب. مخاطر السيولة: Liquidity Risk:-

مخاطر احتمال تعرض المصرف لخسائر نتيجة لفشله في الوفاء بالتزاماته المستحقة تجاه عملاءه أو شركاءه "عدم توفر السيولة الكافية لدفع هذه الالتزامات في الوقت المحدد او الحصول علي سيولة بتكلفة عالية جداً"[1]، (وهناك رأي شائع بين عدد من المصرفيين يرون أن مخاطر السيولة تتلخص في عجز البنك عن تسييل أي أصل من أصوله وبسرعة وبدون أي خسائر في قيمته).[2]

ج. مخاطر سوقية: Market Risk:-

تعرف مخاطر السوق علي انها احتمال تعرض المصرف لخسائر نتيجة لتقلبات اسعار السوق[3]، وتُصنَّف إلى ثلاثة أقسام هي:-

- **مخاطر أسعار الفائدة: Interest - Rate Risk**

تحدث مخاطر أسعار الفائدة نتيجة للتغير في مستوى أسعار الفائدة في السوق، وينتج عن ذلك حدوث خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم، لاعتماد قيمتها وهي ديون على قيمة سعر

---

[1]. بنك السودان المركزي، موجهات ادارة المخاطر المصرفية، اغسطس 2008، صـــ4.

[3]. سليمان اللوزي واخرون، إدارة البنوك (عمان- الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١،س ١٤١٨ هـ.) ص ١

[3]. بنك السودان المركزي، موجهات ادارة المخاطر المصرفية، اغسطس 2008، صـــ5.

الفائدة في السوق تماماً كالسندات. وتعتبر مخاطر أسعار الفائدة من أهم المخاطر التي تواجهها المصارف، ومن أكثرها تعقيداً، خاصة في حالة عدم توافر أنظمة معلومات يستطيع البنك من خلالها معرفة معدلات العائد على أصوله، ومعدلات تكلفة التزاماته، ومقدار الفجوة بين الأصول والخصوم لكل عمله عند إعادة التسعير.

- **مخاطر أسعار الصرف: Foreign Exchange Risk:-**

تنشأ مخاطر أسعار الصرف نتيجة للتقلبات التي تطرأ في الأسواق على أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف[1]. وكما هو معلوم فإن البنوك تحتفظ عادة بجزء من أصولها بالعملات الأجنبية، لتلبية احتياجات عملائها المختلفة. لذلك فإن أي تغيير في أسعار العملات سينعكس على قيمة تلك الأصول سلباً أو إيجاباً. من هنا تأتي أهمية مخاطر أسعار الصرف إذ أنها تُعنى بتحديد نسبة الأرباح والخسائر في الأصول المصرفية. وتوصف أسواق العملات الأجنبية بأنها عالية المخاطر، وشديدة التأثُّر والحساسية بالظروف السياسية والاقتصادية.

- **مخاطر التسعير: Commodity Price Fluctuations Risk:-**

تتغير أسعار أصول المصارف من حين إلى آخر. بناء على قوى العرض والطلب، وفي ضوء الظروف السائدة في الأسواق، من حيث التضخم والانكماش. وتعتبر محفظة الأوراق المالية من أكثر الأصول تأثُّراً، حيث أنها تتكون من أسهم وسندات شديدة الحساسية لتقلبات الأسواق، إضافة إلى أنها تتحمل أخطاء الإدارة في الإنتاج والتسويق والاستثمار، التي تترك بلا شك آثاراً عكسية على القيمة السوقية لمكونات المحفظة.

وتنشأ مخاطر التسعير نتيجةً للخسائر التي تحدث في قيم أصول البنك، بناء على قوى العرض والطلب، والظروف السائدة في الأسواق. وتكمن مخاطر التسعير فيما يجابهه البنك من خسائر محتملة قد تؤثِّر سلباً على إيراداته، وتقعده عن استقطاب موارد مالية جديدة. فالمستثمرون يبحثون بطبعهم عن العوائد العالية. وقد يحتاج البنك إلى فترة من الوقت حتى يتمكن من استعادة الثقة المفقودة، وتأخذ أصوله مكانها ووضعها بين الأصول المصرفية الأخرى. وكما هو معلوم فإن قوة المركز المالي للمصرف، وقدرته في تقديم عوائد مرتفعة من أبرز العوامل التي تحدد قيمة أصوله.[2]

---

[2]. د. نبيل حشاد، مرجع سابق، صـــ42

[1]. يوسف كمال محمد، حوار حول الوساطة والمصارف الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي، م13، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٤٢١ ه.

د. مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال: Equities Risk:-

يرتبط هذا النوع من المخاطر بطبيعة المصارف الاسلامية والتي تتعرض لها نتيجة تعاملها بصيغ المشاركة والمضاربة. وتعرف هذه المخاطر بالخسائر المحتملة نتيجة تآكل راس مال المشاركات والمضاربات بسبب الخسارة التي تتعرض لها المشاريع الممولة بسبب العوامل التجارية العادية (ظروف واسباب طبيعية مرتبطة بالسوق او البيئة) اما في حالة الخسارة الناتجة عن تعدي الشريك او المضارب او تقصيره او اهماله او سؤ ادارته للمشروع تصبح هذه المخاطر بمثابة مخاطر تشغيل.[1]

هـ. مخاطر معدل العائد: Rate of Return Risk:-

يرتبط هذا النوع من المخاطر أيضا بطبيعة النشاط المصرفي الاسلامي، لأنه يتعلق بطبيعة الموارد (الودائع الاستثمارية)، وتعرف بأنها معدل العائد بالخسائر المحتملة نتيجة لتحقيق المصرف لمعدل عائد أقل من معدلات السوق او المعدلات المتوقعة من اصحاب حسابات الاستثمار، والتي يضطر المصرف عندها الي التنازل عن جزء من نصيب المساهمين من الارباح لصالح اصحاب الودائع لدعم معدل العائد لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وذلك بهدف المحافظة علي هؤلاء العملاء وتجنب مخاطر سحوبات الودائع Withdrawal Risk أو Systematic Risk . وتعتبر المخاطر التجارية المنقولة Displaced Commercial Risk تنازل المصرف عن جزء من نصيبه في عائد العمليات الاستثمارية المشتركة او عائد الخدمات المصرفية لصالح اصحاب حسابات الاستثمار (احدي تبعات مخاطر معدل العئد) [2].

2. **مخاطر غير مالية** (مخاطر الأعمال):- وتشمل المخاطر الآتية:-

أ. مخاطر التشغيل: (Operational Risk):-

تنشأ هذه المخاطر عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية[3]، كما يمكن تعريفها بأنها مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة او فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية.[4] هذه المخاطر عادة ما يكون مصدرها الأخطاء البشرية أو المهنية أو الناجمة عن التقنية أو الأنظمة المستخدمة أو

---

[1]. بنك السودان المركزي، موجهات ادارة المخاطر المصرفية، اغسطس 2008، صـــ4.

[2]. بنك السودان المركزي، موجهات ادارة المخاطر المصرفية، اغسطس 2008، صـــ4- 5.

[3]. د. ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة علي البنوك وادارة المخاطر(أبوظبي:لايوجد، س2006م)، ص41.

[4]. د. نبيل حشاد، مرجع سابق، ص 40.

القصور في أي منها، كما تشمل أيضا المخاطر القانونية حيث اعتبرتها اتفاقية بازل للرقابة المصرفية جزءا من مخاطر التشغيل.

ومخاطر التشغيل يمكن أن تنتج عن عوامل داخلية وخارجية أيضا، وتسبب خسارة للمصرف مباشرة أو غير مباشرة. ويمكن أن نوضح بعضا من مخاطر التشغيل الخاصة بالأشخاص والنظم كما يلي:-

1) الإحتيال المالي والإختلاس والجرائم الناجمة عن فساد ذمم الموظفين. وقد تبين أن معظم حالات الإختلاس يقوم بها موظفون في البنك، بسبب عدم أمانة الموظفين.كما أن المخاطر الناجمة عن أخطاء الموظفين قد تكون غير مقصودة ولكن نتيجة الإهمال أو عدم الخبرة.
2) مخاطر التزوير وتزييف العملات والسرقة والسطو
3) وتشمل تزوير الشيكات والمستندات والوثائق المختلفة واستخدامها، وهي تشكل نسبة عالية من أسباب خسائر البنوك.
4) المخاطر الناتجة عن الجرائم الإلكترونية وخاصة بعد التوسع في استخدام التقنيات المختلفة في المعاملات المصرفية كبطاقات الإئتمان، ونقاط البيع بالبطاقات، واستخدام الإنترنت، والهاتف والجوال، وعمليات التجزئة الآلية كسداد الفواتير المختلفة، وكذلك الناجمة عن تبادل المعلومات إلكترونيا.
5) مخاطر ناشئة عن أخطاء أو عيوب أو أعطال أو عدم كفاية في الأجهزة والبرامج التقنية المستخدمة في المصارف واستخدام أجهزة الصرف الآلي.

ب. المخاطر القانونية: Legal Risk:-

تنتج المخاطر القانونية من عدم الالتزام ومخالفة البنك لقوانين الاعمال والاسس القانونية للتعاقد في الدولة التي يعمل بها البنك وهذا يعرض البنك للمخاطر والخسائر[1]. وقد تكون هذه المخاطر ناجمة عن أخطاء في العقود أو المستندات والتوثيق، أو عن التأخر باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال أمر ما، أو عن مخالفة بعض القوانين أو الإتفاقيات الملزمة خاصة في البنوك التي يكون لها فروع في دول أخري، كمخالفة قوانين غسيل الأموال أو القوانين المقيدة لتحويل العملات أو تداول العملات الأجنبية في بعض الدول.

ومن الممكن أن تكون المصارف الإسلامية أكثر عرضة لهذه المخاطر نظرا لتعدد العقود واعتمادها على صيغ مختلفة حيث لكل منها شروطها وإجراءاتها الخاصة.

---

[1]. نبيل حشاد، مرجع سابق، ص44

وعرف بنك السودان المركزي في موجهاته الصادرة عن قطاع المؤسسات المالية والنظم، ان عدم الالتزام بالجوانب القانونية ضمن مخاطر التشغيل[1].

ج. المخاطر السياسية: Political Risk:-

وخاصة في ظل مايدعى اليوم بالنظام العالمي الجديد أو مايدعى بالعولمة، ومن ذلك القرارت الصادرة عن بعض الدول الكبرى أو عن مجلس الأمن أو المنظمات الدولية الأخرى بالحصار الإقتصادي أو المقاطعة لدولة ما أو لمؤسسة بذاتها. كما يندرج أيضا تحت المخاطر السياسية الثورات والإضطربات الداخلية الخاصة بالدولة والتأميم والمصادرة.

د. مخاطر السُّمعة: -Reputation Risk:

تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه.

وبشكل عام فإن مخاطر السمعة تكون نتيجة طبيعية لعدم نجاح البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر المصرفية الأخرى التي يواجهها البنك، وكذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يتسبب بردود أفعال سلبية واسعة، حيث يتسبب الإخلال بالإحتياطات الأمنية سواء بسبب الإعتداءات الداخلية أو الخارجية في إنتزاع ثقة العملاء في سلامة عمليات البنك، كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم إعطائهم بيانات كافية عن استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل.

هـ. مخاطر التوثيق: -Documentation Risk:

وهي المخاطر الناشئة عن عدم توفُّر التوثيق اللاَّزم للعمليَّات الخاصَّة بالمصرف، سواء كانت متعلِّقة بعملاء المصرف أو بالمعاملات الداخلية لأقسام وادارات المصرف كإجراءات العمل اليومية وسياسات العمل الداخلية.

و. المخاطر الإستراتيجية: Strategic Risk:-

[1]. بنك السودان المركزي، موجهات ادارة المخاطر المصرفية، اغسطس 2008، صـــ5.

تحدث نتيجة لاتخاذ البنك لقرارات ما، قد يكون قرار خاطئ يؤدي الي خسارة البنك او يفقده مكاسب وذلك من خلال الفرصة البديلة.[1] وهذه القرارات تؤثر علي نشاط البنك في المدي الطويل. إن المخاطر الإستراتيجية علي المستوي الكلي (Macro Level) هي المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة علي سبيل المثال بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق قائمة. والمخاطر الإستراتيجية علي مستوي الأنشطة (Business Level) هي المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات مثل القرارات المتعلقة بتخصيص او توزيع محفظة الإستثمار.[2]

ز. مخاطرعدم الالتزام والمخاطر الرقابية Compliance & Regulatory Risk:-

تنتج مخاطر عدم الإلتزام من احتمال مخالفة او عدم تطبيق القوانين الرقابية والقواعد.[3] المنظمة لعمل البنوك، كالمعايير الدوليَّة Standards (كمعيار كفاية رأس المال، ومعايير المحاسبة للمؤسَّسات الماليَّة الإسلاميَّة).

أما المخاطر الرقابية فهي الناجمة عن احتمال تطبيق القوانين والقواعد الرقابية بطريقة تؤدي الي التاثير السلبي علي عمليات البنك وقدراته التنافسية.[4] وأيضا ربما تعرض المخاطر الرقابية البنك لمخاطر السمعة، وبالتالي يؤثر علي نشاطات البنك بشكل عام.[5]

كمخاطر عدم الالتزام بتعليمات السُّلطات النقديَّة (البنك المركزي)، والقوانين والتعليمات الصادرة منه، مثلا كعدم وجود إدارة للرقابة على المخاطر، أو عدم إرسال تقارير دوريَّة (رواجع يومية، اسبوعية،...إلخ). هذا النوع من المخاطر يعرض البنك لغرامات مالية تفرضها السلطات في الدولة.

وبصفة عامة تتعرض المصارف الي جملة من المخاطر المصرفية يعتمد نوع ودرجة هذه المخاطر علي علي عدد من العوامل مثل طبيعة النشاط وحجم العمل ودرجة تعقيدات عملياته. ولان المخاطر تعتبر جزءا اصيلا في النشاط المصرفي فانه يتوجب علي ادارة المصرف وضع السياسات والاستراتيجيات الملائمة واتخاذ الاجراءات المناسبة واقرار النظم والضوابط الكافية للتعامل مع هذه المخاطر والعمل علي تقليل حجمها او اثرها او تقليل احتمالات حدوثها، حيث انها بالطبع تؤثر سلبا علي ربحية المصرف وقدرته علي تحقيق اهدافه ومقدرته علي مواصلة او

---

[1]. نبيل حشاد، المرجع سابق، ص43.

[2] المرجع السابق، ص43..

[3]. المرجع سابق، ص 43.

[4]. نبيل حشاد، المرجع السابق، ص 44.

[5]. د. ابراهيم الكراسنة، مرجع سابق، ص42

تطوير نشاطه بالصورة المطلوبه او المخطط لها، وقد يؤدي الي انهياره اذا تجاوزت المخـــاطر الحدود المسموح بها وفشل المصرف في ادارتها بصورة جيدة ومن ثم خروجه من الســـوق اذا تفاقمت هذه المخاطر ولم تتوفر ادارة سليمة لها.

الفصـــل الثانـــي

مخاطر صيغ التمويل الاسلامية أسبابها وكيفية ادارتها

المبحث الأول: مخاطر صيغ التمويل الإسلامي (نموذج المرابحة)

المبحث الثاني: أسباب مخاطر صيغة بيع المرابحة

المبحث الثالث: ادارة مخاطر صيغة بيع المرابحة

المبحث الأول

مخاطر صيغ التمويل الإسلامي (نموذج المرابحة)

يتناول هذا المبحث مخاطر المصارف الاسلامية بصفة عامة لما للمصارف الاسلامية من طبيعة خاصة فضلا عن تناول المخاطر الخاصة بالمعاملات الاسلامية.

أولاً: خصائص المصارف الإسلامية وعلاقتها بالمخاطر:-

بالإضافة إلى المخاطر السابقة التي يحتمل أن تتعرض لها المصارف بشكل عام، فإن بعض المخاطر يمكن توقع أن تتعرض لها المصارف الإسلامية دون غيرها بالإضافة إلى بعض التحديات والمسائل التي لابد من تناولها لما لها من أهمية بالغة في المصارف الإسلامية، ومن ذلك:-

1. المخاطر المؤسسية (طبيعة المعاملة القائمة علي الشريعة الإسلامية):-

والتي قد تفقد المصارف الإسلامية رسالتها وأهدافها، وقد تجعل المصارف الإسلامية تتجه الى الإبتعاد عن العمليات التي تتضمن مخاطر أكثر صعوبة في إدارتها وتحتاج إلى خبرة وكوادر بشرية ونظم أكثر فعالية، والمصارف الإسلامية وجدت لتكون بديلا متكاملا عن المصارف الربوية بمفاهيم ووسائل مختلفة جذريا وأهداف واضحة منسجمة مع بعضها ومع الغايات الكلية للشريعة الاسلامية.حيث أن طبيعة العمليات المصرفية الإسلامية حرمت الربا في المعاملات. ولذلك جاءت صيغ التمويل الإسلامية كبديل للتعامل بالفائدة والتي تقوم علي القواعد الفقهية كالغنم بالغرم والخراج بالضمان.

ومن ذلك عدم جواز استخدام المشتقات المالية التقليدية فلقد اعتادت البنوك التقليدية استخدام عددا من المشتقات المالية كالخيارات مثلا والمستقبليات والمقايضات بأسعار الفائدة وهذه المشتقات تفيد هذه البنوك التقليدية حيث يمكن اعتبارها من وسائل إدارة المخاطر والتخفيف من آثارها وكذلك تعتبر مصدرا للدخل.

هذه المشتقات في معظمها اتفق الفقهاء على عدم جوازها وبالتالي فليس باستطاعة البنوك الإسلامية استخدمها. ويحاول الباحثون ابتكار طرق متطابقة مع الشريعة الغراء وتحقق بعض النتائج المرجوة في هذا المجال.

2. تحديات إنتقال المخاطر:-

لمسألة انتقال المخاطر جوانب متعددة لعل ابرزها يكمن في انتقال المخاطر بين الحسابات الجارية (الودائع الجارية تحت الطلب) والودائع الإستثمارية، وكذلك انتقال مخاطر رأس المال في المصارف الإسلامية الى الودائع الجارية.

فأساس الحسابات الجارية في المصارف الإسلامية أنها قرضا حسناً لأصحاب المصرف لايستحق أية فائدة وتلتزم المصارف برده عند الطلب. وبالتالي فمن المفترض وجوب حماية كاملة لأصحاب الودائع الجارية من مخاطر أعمال المصرف.

ومن جهة أخرى نرى أن حسابات الإستثمار يمكن أن تتأثر أيضا بالمخاطر العامة للودائع الجارية، فالودائع الجارية كقرض تزيد من المديونية (الرافعة) للمصارف الإسلامية وبالتالي من مخاطرها المالية. كما يمكن توضيح بعض المخاطر الأخري كالآتي:-

- ارتفاع تكلفة التمويل (هامش) بالصيغ الإسلامية.
- ان الخدمات المصرفية الإسلامية لا تلبي احتياجات المتعاملين.
- التعامل مع فئة محددة او شريحة معينة من المتعاملين ذات طابع خاص من حيث التوجه الفكري والمعتقدات والتعامل مع البنوك وعملياتها.

ثانياً:- مخاطر تتعلق بصيغ التمويل الإسلامية:-

علي المصارف أن تعمل وفق معايير سليمة ومحددة لمنح الإئتمان حتي يمكن القيام بالتقييم الشامل للمخاطر الحقيقية للمقترضين أو الأطراف الأخري في عقد التمويل، وذلك لتفادي مشكلة الإنتقاء الخاطئ للمقترضين، ومن ذلك: الغرض من التمويل ومصادر السداد والمخاطر المرتبطة بالمقترضين ودرجة حساسية هذه المخاطر تجاه حركة السوق والمتغيرات الإقتصادية، والأداء السابق للمقترض ومقدرته الحالية علي رد القروض وقابلية الضمانات المقدمة أو التزام الضامنين للتنفيذ.

ومن المهم أن يكون للمصارف طريقة واضحة ورسمية لتقييم الإئتمان والموافقة عليه سواء عند منح القروض أو عند تمديد القروض القائمة.[1]

ولصيغ التمويل الإسلامي مخاطر تنفرد بها تتعلق بشروطها الشرعية وطبيعتها مثل:-

1. مخاطر غياب الفهم الصحيح للعقود الإسلامية:-

إن غياب الفهم الصحيح لعمل المصارف الإسلامية ورسالتها ومبدأي الخراج بالضمان والغنم بالغرم سواءاً لدى المتعاملين، والأخطر من ذلك أن يكون لدى العاملين في المصارف الإسلامية قد يؤدي إلى مخاطر في الثقة وإلى مخاطر السحب (بأن يسحب المودعون ودائعهم) بسبب الشعور بأن قد لايوجد فروق جوهرية بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث النتيجة على الأقل وبسبب أن العائد على الودائع قد لايكون منافسا مقارنة بالفوائد التي يتقضاها المودعون لدى البنوك التقليدية. وقد يولد ذلك أيضا مايدعى بمخاطر الإزاحة التجارية وتحدث بشكل رئيسي في حال لجوء المصارف الإسلامية بسبب المنافسة إلى دعم عائدات المودعين من أرباح المساهمين. أو إلى محاولة ضمان بعض الودائع الإستثمارية بالإعتماد على اجتهادات فقهية لاتتمتع بالإجماع والإستقرار.

2. مخاطر الدخل الحلال والدخل الحرام:-

وهي من المخاطر العامة، وتظهر أكثر ماتظهر بالمصارف التقليدية الربوية التي تقدم خدمات إسلامية أو لديها فروع إسلامية، فإذا لم يكن لديها رقابة جدية وحقيقية من هيئة رقابة شرعية تقوم بدورها كما يجب، قد يتم خلط المال الحلال بالمال الحرام وقد ينشأ ذلك من بداية افتتاح أو تأسيس الفرع أو الوحدة الإسلامية إذا ما استعمل المال الحرام الناجم عن المراباة في ذلك.

ثالثـــاً: طبيعة مخاطر عملية التمويل بالمرابحة:-

يعد بيع المرابحة من انواع البيوع المشروعة واحد قنوات التمويل بالمصارف الاسلامية،

---

1. طارق الله خان و حبيب أحمد، **ادارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية** (المملكة العربية السعودية: بدون، ط1، 2003م) صـــــ38.

والمرابحة في اللغة مصدر الفعل ربح وهو الزيادة والنماء، وفي اصطلاح الفقهاء البيع بمثل الثمن الاول مع زيادة ربح معلوم، او هي البيع براس المال مع زيادة ربح معلوم.

وتعد المرابحة المصرفية واحدة من صيغ التمويل الاكثر تطبيقا في السوق المصرفي الاسلامي والسوداني، ويقوم البنك من خلال هذه الصيغة بشراء ما يحتاجه العملاء من سلع استهلاكية واصول انتاجية.

وفي الواقع العملي تطبق هذه الصيغة تحت مسمي بيع المرابحة للآمر بالشراء وتتضمن هذه الصيغة وعد بالشراء، حيث يتقدم العميل للبنك بطلب شراء سلعة معينة ويقوم البنك بالشراء ثم بيعها للعميل مع ربح متفق عليه ويتم السداد علي اقساط دورية

وفيما يلي مخاطر عملية التمويل بالمرابحة:-

تكمن مخاطر الإئتمان في عملية التمويل بالمرابحة في صورة تسوية مدفوعات قامت علي أساس ان الطرف الأول لعملية التمويل يدفع نقودا اي عائد مادي وايضا علي الطرف الآخر أن يسلم أصل مـــا قبل ان يستلم ما يقابله من اصول اخري او مقابل مادي مما قد يعرض البنك لخسارة محتملة. كما ان هناك مخاطر عدول العميل علي اتمام عملية المرابحة حيث ان الوعد بالشراء يعتبر غير ملزم لدي كثير من البنوك.

كما هو معلوم ان شرط صحة عقد الرابحة تقوم علي حقيقة انه يتعين علي المصرف شراء (تملك) السلعة ومن ثم تحويل ملكية هذه السلعة للزبون.وان الامر الذي يصدر من الزبون لا يمثل عقد بيع وانما فقط وعد بالشراء.[1] وتكمن المخاطرة هنا في امكانية تلف السلعة لدي المصرف او وجود عيب خفي فيها قبل تسليمها للعميل ويجب علي البنك ان يقوم بالتامين علي السلعة محل المرابحة لدي هيئة تامين، او قد لايأتي بها البنك وفقاً للمواصفات المطلوبة لذلك اذا دعت الضرورة فيجب علي البنك دراسة السوق دراسة جيدة.

كما ان عدم تسليم البنك للعميل السلعة المتفق عليها في المواعيد المحددة قد يحدث ذلك تغيرات سوق السلعة وقد يفوت منفعة للعميل مما يدخل البنك تحت مخاطر التسعير وللحد من مخاطر السوق بما فيها مخاطر التسعير يجب علي البنك ان يقوم بعمل مسح علي سوق السلعة

[1]. طارق الله خان وحبيب أحمد، مرجع سابق، صـــــــــ67.

واسعارها وتكاليفها بالاضافة الي دراسة مخاطر الصناعة.

بالاضافة الي ان تأخر العميل عن سداد ما عليه من التزامات عند حلول اجلها، حيث ان المصارف الاسلامية لا تقوم في الاساس باخذ ما يزيد عن السعر المتفق عليه للسلعة المباعة عند حلول الاجل وعدم قيام العميل عن السداد، بخلاف المصارف التقليدية التي تقوم علي زيادة السعر عند زيادة الأجل وهو الربا. مما قد يفوت علي المصرف مصدر من مصادر السيولة، التي تم التخطيط لها مسبقا عند التخطيط التمويلي والتوازن بين الموارد والإستخدامات، وبالتالي يدخل البنك في مخاطر السيولة.

لا شك ان عدم تنفيذ عمليه المرابحة وفقا للضوابط الشرعية في اي مرحلة من مراحلها يدخل البنك في شبهة الربا ومن ذلك المرابحة الصورية، لذلك فإن علي المصرف ان يقوم باختيار الكوادر البشرية الكافية ويقوم بتدريبها علي كيفية القيام بتنفيذ العمليات الاسلامية وفقا للشروط والضوابط الشرعية وذلك تفاديا للوقوع في مخاطر التشغيل.[1]

ومن الناحية الشرعية لمخاطر التشغيل فانه لابد من وجود علاقة تعاقدية تسمح بدخول السلعة في حيازة البنك بالاضافة الي يجب ان يكون السعر الاول معلوم وربح البنك معلوم وان تكون السلعة خالية من العيوب وان وجدت فلابد ان تكون معروفة لدي الآمر بالشراء لمنع وجود غش او تدليس لكي لا يدخل البنك في شبهة الربا.

وتوجد بعض المخاطر القانونية لعقد التمويل بالمرابحة وخاصة في مجال تداول تلك العقود في الاسواق المنظمة او خارجها بشكل مباشر، وايضا فيما يعرف بالمرابحات الدولارية،[2] لانها تنشأ بين دولتين، وتكمن المخاطرة هنا في عدم توفر النظم القضائية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر[3].

ونجد في عقد المرابحة يتحدد هامش الربح باضافة هامش المخاطرة الي السعر المرجعى،

---

[1]. عصام الدين محمد يوسف دياب، مساعد المدير العام لتمويل الشركات بالبنك السوداني المصري، 16\4\2008م.

[2]. المرابحة الدولارية: قيام البنك بشراء السلع المطلوبه لعملائه باستيرادها من الخارج، ويكون المقابل بالعملة الأجنبية.

يؤدي البنك هذه الخدمة لعملائه الذين لا تتوافر لديهم الإمكانات المالية الكاملة لتغطية ثمن السلع المستوردة. فإذا تقدم العميل للبنك طالبا فتح اعتماد لشراء بضائع محددا مواصفاتها ومصدرها وسعرها وطريقة السداد، ولكنه يرغب في تأجيل الثمن، فإن البنك يقوم بشراء البضائع من المصدر بالخارج باسم البنك نفسه، ولحسابه وبعد وصول البضائع أو المستندات حسب اتفاق البنك مع عميله يتم عرضها علي العميل بسعر التكلفة مضافا إليها نسبة يتفق عليها كربح معلوم للبنك.

[3]. طارق الله خان وحبيب احمد، مرجع سابق، صـــ65.

ولان المؤسسات المالية تستخدم سعرا مرجعيا لتحديد ادواتها المالية المختلفة، ولان الاصول ذات الدخل الثابت تقتضي بتحديد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد؛ فعلي ذلك ان تغير السعر المرجعي فلن يكون بالامكان تغيير هامش الربح لذلك تحدث مخاطر للايرادات المتوقعة.[1]

[1]. طارق الله خان وحبيب احمد، المرجع السابق، صـــــــ64.

المبحث الثانـــي

أسبـــاب مخاطـــر صيغـــة بيـــع المرابحـــة

يتناول هذا المبحث أسباب مخاطر التمويل بصيغة المرابحة الخاصة بكل من العميل والبنك وكذلك الخاصة بالمشروع.

تواجه المصارف بمختلف انواعها التجارية والمتخصصة العديد من المخاطر الخاصة بعملية التمويل بالمرابحة، تنقسم أسبابها الي مخاطر خاصة بالعميل واخري خاصة بالبنك.

أولاً: أسباب مخاطر صيغة بيع المرابحة الخاصة بالعميل:

ويمكن توضيح بعض أسباب المخاطر الخاصة بالعميل والتي يتعرض لها التمويل بالمرابحة كالآتي:-

- حداثة خبرة العميل في النشاط الذي يمارسه، او اعتماد المشروع علي افراد عديمي الخبرة كالإعتماد علي الأقارب إما للمجاملة أو لتخفيض التكلفة.
- سوء ادارة الأموال واستخدام التمويل في غير الغرض الذي منح من أجله التمويل دون علم البنك. وتوسع العميل في الاقتراض وبصفة خاصة من مصادر غير مصرفية.
- عدم أمانة العميل واستخدامه لأساليب غير مشروعة من اجل الحصول علي التمويل.
- تقدير العميل الخاص للاسواق ومبالغته في التسعير وعدم قدرته لعامل المنافسة.
- استهانة العميل بارشادات وتوجيهات البنك وعدم الالتزام بشروط وضوابط التمويل.
- تضخم المصروفات النثرية غير المخططة.

ثانيـــــاً: أسباب مخاطر صيغة بيع المرابحة الخاصة بالبنك:

ويمكن توضيح بعض أسباب مخاطر التمويل بالمرابحة والخاصة بالبنك كالآتي:-

1. أخطاء تقدير الضمانات المقدمة:-

الضمان هو كل اصل مادي يمكن تسييلة وتحويله الي نقدية بسهولة ويسر ويكفي ناتج التمويل او التشغيل لسداد اصل التمويل. ومن ثم فإن الضمانات أياً كان نوعها تتعرض لتقلبات في القيمة وهو ما يقتضي التحوط والاحتراز والحرص في التعامل معها، وعادة ما تحدث أخطاء في تقدير الضمانات المقدمة من بينها ما يلي:-

* المغالاة في تقييم الضمانات المقدمة من العميل وتسعيرها بأعلي من قيمتها الحقيقية.
* عدم مراعاة الشروط الواجب توافرها في الضمانات المقدمة للبنك من حيث ملكيتها ورهنها وتخزينها او حيازتها والقوانين المنظمة لتداولها وبيعها والشروط الخاصة بتخزينها ومدي صلاحية المخازن.
* عدم القيام باستعلامات دقيقة ودورية ومتجددة عن نوعيات البضائع المقدمة كضمان والتي تتسم اسعارها بالتقلب الشديد. وعدم اجراء الزيارات التفتيشية للمخازن للتاكد من وجود الضمانات وانها بحالة تسمح ببيعها او ابادتها او تصرف العميل فيها.
* عدم تغطية البضائع المرتهنة ببوالص تأمين ضد الأخطار (الحريق، السرقة وخيانة أمانة العميل،...إلخ) والتي يمكن ان تتعرض لها اثناء فترة الرهن والتخزين.
* الموافقة علي قيام العميل بسحب جزء من الضمانات المقدمة او التصرف فيها دون سداد القيمة التي كان يغطيها الضمان.
* عدم الحصول علي ضمانات ذات طبيعة تأثير خاصة علي العميل كتلك الضمانات التي تولد لدي العميل الاثر النفسي او الاجتماعي بشكل يجعله يفكر كثيرا في ارتكاب المخالفات.[1]

ومن هنا فان الضمان الجيد عنصر رئيسي واساسي في اتخاذ القرار التمويلي كما ويجب ان يخضع الضمان للمراجعة والكشف الدوري عليه للتاكد من سلامة وتوافر الشروط الكافية لصلاحيته.

2. أخطاء الدراسات التمويلية:-

تعتبر الدراسة اساس اتخاذ القرار التمويلي وعلي الرغم من أنها وجدت اساسا للتعامل مع المخاطر، الا انها قد تكون سبباً في الحاق اقصي الضرر بالبنوك اذا ما قامت علي اسس غير سليمة او بيانات خاطئة او اجريت بشكل قاصر مما يؤدي الي تقديم البيانات التي تتوافق مع القرار الايجابي، بالاضافة الي العتماد علي الاستمارة المعدة والذي يلغي الجانب الفكري والابتكاري للموظف.

---

[1]. عبد النبي الطيب الجيلاني، ادارة المخاطر في المصارف بالتركيز علي مخاطر التمويل، مجلة المصارف، رقم المجلد،العدد، التاريخ، صـــــ57.

وفيما يلي تخصيصاً لاهم اخطاء الدراسات التمويلية:-

- عدم اقتناع بعض القائمين علي التمويل بأهيمة الدراسات التمويلية كاساس لاتخاذ القرار واعتمادهم علي التجارب والخبرات الشخصية السابقة لهم رغم قصورها الواضح لديهم.
- عدم التعمق في دراسات طلبات العملاء بالدرجة الكافية للحكم علي جدارة العميل.
- عدم تدعيم الدراسات التمويلية بالبيانات السليمة والواقعية عن العملاء وعن الظروف المختلفة التي تؤثر علي قدرتهم في سداد التمويل وعدم القيام باستخدام الأساليب العملية كادوات لازمة لحسن تنفيذ الدراسة.
- عدم التحقق من صحة وسلامة المستندات التي تقدم بها العميل (عقود تأسيس، عقود ملكية، مركز مالي، ميزانيات،...الخ).
- المغالاة في تقدير احتياجات العميل التمويلية وعدم دراستها بشكل سليم ومن ثم منح العميل تسهيل يزيد عن حاجة نشاطه الرسمي.
- استخدام جانب من التمويل في نشاطات فرعية تدخل العميل في التزامات غير متوقعة.
- الموافقة علي منح العميل تمويل جديد دون الوفاء بالتزاماته السابقة ودون دراسة وتحليل الظروف التي ادت الي عدم الوفاء.
- عدم الدقة في تحديد اسلوب السداد بما يتناسب مع ايرادات العميل وربطها بالتدفقات النقدية.[1]

3. أخطاء في حسابات المخاطر:-

إن العلاقة بين الربح والمخاطر علاقة طردية فكلما زادت المخاطرة زاد الربح بجانب الزيادة في المخاطر والعكس فكلما قلت المخاطر قلت الارباح.

فنجد ان هناك أخطاء شائعة كثيرة تواجهها البنوك عند اختيار قرار جانب الربح علي المخاطر نتعرض لبعض منها:-

- تمويل المشروع بالكامل للاستفادة من العائد وبالتالي يتحمل البنك كل المخاطر.
- تمويل المشروع اعتمادا علي عائد تشغيلة دون اخذ الضمنات الكافية.

[1]. عبد النبي الطيب الجيلاني، مرجع سابق، صـــــــ58.

- السماح للعميل باستخدام مبلغ التمويل كاملا ودفعة واحدة خلافاً لما تنص عليه شروط الصرف علي دفعات وبشروط معينة مما يشجع العميل باستخدام الاموال الممنوحة في غير ما خطط له.
- السماح للعميل باستخدام التمويل قبل استيفاء الشروط وتقديم المستندات اللازمة مما يصعب علي البنك استرداد حقوقه اذا فشل المشروع.

4. ضعف الادارة التمويلية:-

تحرص البنوك علي ان تكون لديها ادارات استثمار مقتدرة تقيها شر المخاطر وذلك من خلال اختيار الكفاءات العملية والاخلاقية والتدريب الدائم وتوفير المناخ الصحي لممارسة العمل بعيدا عن الضغوط (السلطة السياسية، أعضاء مجلس الادارة، الادارة العليا).[1]

اما اذا لم تتوفر تلك الشروط والمناخ المعافي فسينعكس ذلك علي الاداء الاستثماري للبنك، ويمكن تلخيص ذلك السوء في الآتي:-

- وضع سياسات تمويلية داخلية ضعيفة لا تلتزم بالضوابط الصادرة من البنك المركزي فيما يتعلق بالمنشورات (السياسة التمويلية ومنشور تركيز التمويل ومنشور أسس وضوابط منح التمويل المصرفي ومنشور الديون المتعثرة).
- عدم وجود مرشد متكامل يمثل دليل عمل واضح ومفهوم.
- عدم وجود ادوات تمويلية للتحليل متفق عليها، والذي يجعل الدراسة اجتهاداً شخصياً مما يدفع الي التحيز وعدم الموضوعية.
- تمويل مشروعات تنطوي علي درجة عالية من المخاطر وبهامش ارباح مبالغ فيها.
- التوسع في تمويل المشروعات المتعثرة بإدعاء مساعدتها وإقالتها من التعثر دون ان تكون لديها مقومات النهوض من التعثر.
- انشاء شركات فاشلة بدراسات جدوي غير حقيقية وممبنية علي اسس غير سليمة بالرغم من وجود تجارب سابقة فاشلة لمشروعات مشابهة.
- استمالة أعضاء مجلس الإدارات ومنحهم تمويلاً مخالفاً للمنشورات المنظمة والصادرة من بنك السودان المركزي بغرض المحافظة علي مواقعهم.

---

[1]. عبد النبي الطيب الجيلاني، المرجع السابق، صـــــــــ58.

- منح التمويل للأقارب والأصدقاء معتمدين في ذلك علي ضمان المعرفة الشخصية فقط دون اخذ الضمانات الكافية وعمل الدراسات اللازمة.

ثالثـــــاً: أسباب مخاطر صيغة بيع المرابحة الخاصة بالمشروع:

ومن ناحية اخري نجد ان هناك اسباب ترجع الي المشروع ذاته تتلخص في الآتي:-

- سؤ ادارة الانتاج ويتمثل ذلك في التعطيل الدائم للآليات، عدم الصيانة، عدم الانتظام في الانتاج، ارتفاع تكلفة الانتاج، اختناقات المواد الخام.
- اعتماد المشروع علي دراسة جدوي خاطئة مبنية علي افتراضات غير واقعية وتقديمه معلومات خاطئة للبنك تظهر المشروع علي غيير حقيقته.ضعف التخطيط التمويلي وعدم التوازن بين الموارد والإستخدامات.
- فقدان المشروع لاحد اسواقه الرئيسية او عملائه الكبار وعدم قدرته لايجاد سوق جديد. سؤ التسويق وتتلخص في دراسات السوق وتخطيط المنتجات وسؤ التسعير والترويج والتسعير والتوزيع وضعف الكفاءة وسؤ الادارة لرجال البيع. [1]
- سؤ اختيار كل من اسلوب الانتاج الملائم، اختيار الحجم الملائم للطاقة الانتاجية، الموقع الجغرافي المناسب للمشروع.[2]

مما سبق ذكره يتضح ان أسباب هذه المخاطر جميعها ينصب في عدم التزام البنك بشروط الجدارة التمويلية 5Cs[3] والتي تتمثل في شخصية العميل المقترض والمقدرة وراس المال(الملاءة المالية) الضمانات والظروف المحيطة.

رابعاً: مخاطر الظروف العامة:

هناك مخاطر اخري لا يتسبب فيها العميل أو البنك، و إنما تأتي بسبب الظروف العامة مثلا الظروف السياسية او الاقتصادية ، مما قد يؤثر علي المستثمرين في المنطقة او في الصناعة او في سوق السلعة. بالاضافة الي التغيرلت التي قد تحدث علي اللوائح القانونية والسياسات العامة.كالقرارات التي تصدر بمنع التمويل لضمان سلع مستوردة بعينها كالعربات أو خلافه.[4]

---

[1]. عبد النبي الطيب الجيلاني، ادارة المخاطر في المصارف بالتركيز علي مخاطر التمويل، مجلة المصارف، رقم المجلد،العدد، التاريخ، ص58ـــــ56.

[2]. عبد العزيز محمدعبد الرحمن، تحليل مخاطر التمويل المصرفي، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، مركز التدريب - برنامج تدريبي.

[3]. 5Cs: Character, Capicity, capital, Collateraland Conditions

[4]. امام علي بري، مخاطر التمويل المصرفي وامكانية تجاوزها وتخطيها، المصارف، العدد 14، يناير 2006م، ص66.

المبحث الثالث

ادارة مخاطــر صيغــة بيــع المرابحــة

يتناول هذا المبحث الادوات التي تساهم في تخفيض مخاطر صيغة بيع المرابحة في المصارف الإسلامية.

أولاً: استخدام الأدوات المسموح بها لتخفيض مخاطر التمويل CRMT:

من أهم مبتكرات بازل II والتي تبناها مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو تخفيض مخاطر التمويل Credit Risk Mitigation techniques وذلك عن طريق خصم نسبة مئوية من قيمة الضمانات المؤهلة (ذكرها المعيار) من رصيد التمويل القائم للحصول علي صافي الالتزام Net Exposure.

هنالك عدد من أدوات تخفيف المخاطر في المصارف الإسلامية Risk Mitigation Techniques وهى تشمل (هامش الجدية، العربون، ضمان من طرف ثالث، الأصول المرهونة والأصول المؤجرة).[1] وفيما يلي سيتم ذكرها بشئ من التفصيل:-

1. هامش الجدية:-

هو هبارة عن قسط اول من قيمة المرابحة ويتم استلامه عند تنفيذ العملية، وعادة ما تحسب قيمته بنسبة مئوية من اجمالي مبلغ عملية المرابحة. وهو جائز من الناحية الشرعية.

وقد حدد منشور بنك السودان المركزي بالرقم 2012/3 الصادر بتاريخ 2012/01/08 في البند ثانيا الفقرة الاولي انه (يجوز للمصارف بعد توقيع عقد المرابحة تحصيل نسبة 10% كحد أقصي للقسط الاول من قيمة التمويل بالنسبة لمدخلات الانتاج الزراعي والصناعي والأدوية ومنتجات الصادر وقطع الغيار والاطارات للشاحنات والبصات.) اما في البند ثانيا الفقرة الثانية فقد حددت النسبة كالآتي (يجب علي المصارف عند توقيع عقد المرابحة تحصيل نسبة 40% كقسط أول من قيمة التمويل بالنسبة لتمويل التجارة المحلية والعربات للإستعمال الشخصي.)[2]

---

[1]. موجهات تطبيقية أصدرها بنك السودان المركزي – قطاع المؤسسات المالية والنظم – الادارة العامة للرقابة المصرفية وحدة المعايير الرقابية الدولية، عملاً بالسلطات المخولة له بموجب المادة 51 من قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991، صـــ9.

[2]. منشورات بنك السودان المركزي – الادارة العامة لتنظيم و تنمية الجهاز المصرفي، منشور رقم (3\2012).

وهامش الجدية يعكس جدية العميل للالتزام باتمام العملية ومن ناحية اخري يخفض حجم المديونية التي علي العميل.

2. العربون:-

هو عبارة عن مبلغ يتم دفعه قبل تنفيذ عملية المرابحة. وفي التطبيق العملي غير معمول به في المصارف. ومن الناحية الفقهية يعتبر العربون غير جائز شرعا اذا كان الاساس فيه الا يتم ارجاعة في حاله عدم اتمام العملية.

3. ضمان من طرف ثالث:-

يتم ضمان استرداد مبلغ التمويل اضافة الي ارباح البنك من طرف ثالث ويسمي بالغارم وهو ضمان شخصي. ويتم عن طريق تحرير شيكات لصالح البنك بمبلغ الأقساط المطلوبة بالإضافة الي تعهد كتابي (ورقة قانونية) تفيد ضمان الطرف الثالث له.

وعادة ما يكون الضمان الشخصي في حالة التمويل الأصغر والمتوسط.[1]

4. رهن الموجودات كضمان:-

وتعتبر الضمانات احدي اهم وسائل الحماية لمقابلة مخاطر التمويل بالمرابحة، وتستخدم المصارف الاسلامية الضمان لحماية التمويل لأن الشريعة الاسلامية تجيز الرهن للإلتزام الآجل.

وفي حالة التمويل بالمرابحة اذا كانت السلعة محل المرابحة تشكل جزء من الضمانات يجب ان يتم رهنها لصالح البنك.[2]

فمن أهم مواصفات الضمانات هي قابليتها للتسييل والتصفية. والغاية من الحصول علي الضمانات هي تخفيف درجة المخاطر التي تتضمنها التسهيلات المصرفية. [3]

وقد أمر القران الكريم بضرورة أخذ التأمينات كما أمر بتوثيق الدين بالكتابة وبضمانه بالرهن وغيره، فقد قال تعالي: (وإن كنتم علي سفر ولم تجدوا كتابا فرهان مقبوضة).[4]

والغرض من أخذها هو توفير مصادر ثانوية، خلاف التدفقات النقدية، لتنفيذ التعهد بالإيفاء

---

[1]. أبو بكر أحمد بابكر كرم الله، مدير ادارة المخاطر بالبنك السوداني المصري، 2010/02/09م.

[2]. أبو بكر أحمد بابكر كرم الله، المرجع السابق.

[3]. سمير سليم حمود، التحليل الائتماني (بدون: الطبعة الأولى، 1993) ص271.

[4]. القران الكريم، سورة البقرة، الآية 282.

لتقي الدائن خطر عدم الوفاء بالدين وتتيح له استيفاء حقه عند الاستحقاق.[1]

وقد عرّفت المادة 2 من لائحة الجزاءات الإدارية والمالية للمخالفات المصرفية لسنة 1992، الضمان (ويقصد التأمين) بالآتي:

"يقصد به كل ما يمكن أن يقيّم في ذاته بقيمة مالية محددة أو مستندات تملّكه القانونية أو تعهّد بالدفع عن طريق طرف ثالث يكون للمصرف حق الإعتماد عليه قانوناً للوفاء بالتزامات عميله في حالة عدم السداد أو الإخلال بالشروط المفروضة عليه."[2]

حيث يجب تقديم العميل لضمانات معينة مقابل التمويل المقرر من البنك ويلزم توافر شروط معينة في تلك الضمانات لتكون مقبولة للبنك وذلك لتوفير الحماية اللازمة وضمان سلامة قرار التمويل.

ومن هذه الشروط ما يلي:-

- أن تكون غير معرضة لإنخفاض قيمتها بقدر الإمكان.
- أن تتمتع بالسيولة لسهولة التصرف فيها وتسييلها عند الحاجة بدون عقبات قانونية.
- أن تكون كتابية ونهائية وغير قابلة للرجوع فيها.
- أن تكون نسب تغطيتها متناسبة مع قيمة التمويل المقدم من البنك(حصة البنك).
- أن يتم إعادة تقييمها مرة على الأقل كل عام لتحديد قيمتها السوقية.
- الإستعانة بخبراء لتقييمها إذا أستدعى الأمر.[3]

كيفية حساب الضمانات في معيار كفاية رأس المال:

تحسب الضمانات في معيار كفاية راس المال بشكل مختلف، حيث يتم تحديد قيمة الضمانات المستخدمة كأدوات لتقليل المخاطر علي ضوء معدلات الخصم(Haircut) التي حددها المعيار لمختلف أنواع الضمانات (المعيار صفحة 10 النسخة الإنجليزية) وتتراوح معدلات الخصم[4] لمختلف أنواع الضمانات ما بين صفر-100% وللسلطة الرقابية الحق في زيادة معدل

---

[1]. د. سراج الدين عثمان مصطفى، ورقة عمل بعنوان: الضمانات الشرعية والمصرفية المناسبة للصيغ التمويلية وكيفية تفادي المخاطر، صـــ3.

5. أصدرها محافظ بنك السودان المركزي عملاً بالسلطات المخولة له بموجب المادة 51 من قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991.

[3]. ادارة نظم العمل، مشروع التعليمات التنظيمية لاجراءات تمويل عمليات المشاركات و المرابحات و المضاربات بالمركز الرئيسى و الفروع – البنك السوداني المصري، مارس2005، صـــ3.

[4]. معدل الخصم: هو نسبة مئوية يتم استبعادها من قيمة الضمان تحوطاً لتقلبات الأسعار.

الخصم لكل نوع من الضمان (حسب ماتراه مناسباً)، وذلك علي النحو التالي:

مثال: استخدام الضمانات كآلية لتخفيف المخاطر: إذا كان التمويل القائم للعميل A يساوي 800 ألف جنية سوداني، وبضمان عقاري قيمته السوقية تساوي 500 الف (معدل الخصم للضمانات العقارية هو 30% حسب ما نص عليه المعيار)، عليه ففي هذه الحالة فإن صافي الالتزام علي العميل يتم احتسابه علي النحو التالي:

صافي الالتزام Net Exposure = التمويل القائم – نسبة مئوية من قيمة الضمان الجيد.

صافي الالتزام = (الرصيد القائم للتمويل) – 70% من قيمة الضمان

= 800 ألف جنيه – 350 ألف جنيه = 450 ألف جنيه

(تم استبعاد نسبة 30% من قيمة الضمانات للتحوط لهبوط اسعار الضمان عند تسييله) ونسبة للتقلبات الكبيرة والصعوبات المرتبطة بتقييم الضمانات بالمصارف السودانية سيتم تطبيق نسب الخصم التالية للضمانات المؤهلة لتخفيف مخاطر التمويل.

وفيما يلي جدول رقم (1) يوضح أنواع الضمانات المؤهلة كأدوات لتخفيف مخاطر التمويل ومعدلات الخصم [1].

نوع الضمان	معدل الخصم
1- وديعة أو نقدية	صفر%
2- وديعة أو نقدية بعملة أجنبية	%8
3- صكوك	%25
4- اسهم مسجلة ومدرجة بمؤشر سوق الخرطوم	%25
5- اسهم مسجلة وغير مدرجة بالمؤشر	%40
6- أصول مرهونة	%50
7- بضائع مخزنة	%50

5. تكوين المخصصات:-

تعتبر الاحتياطيات/ المخصصات حماية مقابل المخاطر المتوقعة، وتعتمد فعالية هذه

[1]. موجهات تطبيقية أصدرها بنك السودان المركزي – قطاع المؤسسات المالية والنظم – الادارة العامة للرقابة المصرفية وحدة المعايير الرقابية الدولية، عملاً بالسلطات المخولة له بموجب المادة 51 من قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة1991، ص 7 – 10.

الاحتياطيات علي الثقة في النظم الفنية العاملة لحساب الخسائر المرتقبة. فالمصارف الاسلامية تحتاج للاحتفاظ بإحتياطيات خسائر للديون (الذمم المدينة للمرابحات علي سبيل المثال) وذلك بالتعاون مع هيئة الرقابة الشرعية، لا سيما وان التمويل الاسلامي له صيغ متعددة وغيـــر متجانسة مقارنة بالتمويل الذي يقوم علي سعر الفائدة. وهناك حاجة لمعايير للتعرف علي المخاطر ومصادرها لكي يتم قياسها وتكوين الاحتياطيات اللازمة لمقابله هذه المخاطر عند حوثها، فمثلا المعيار رقم (1) الذي أعدته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية قد وضع الاساس للتعرف علي الايرادات والخسائر المصاحبة لصيغ التمويل.

ثانياً: دور البنك المركزي في ادارة عمليات مخاطر التمويل بالمرابحة

مما لاشك فيه تعد الصناعة المصرفية الأكثر تعرضاً للمخاطر وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر بالإضافة إلى تغيير طبيعتها، وخاصة مع التطورات الشاملة في مجال العمل المصرفي. مما استدعى ضرورة وجود متابعة وتفهم كاملين من جانب الجهات الرقابية لهذه التطورات وحصر مخاطرها الرئيسية لوضع الضوابط الفعالة لحماية المصارف من المخاطر الحالية والمستقبلية.

يتطلب من الجهات الرقابية والاجهزة الوقائية وضع الضوابط والأسس الخاصة بمنح التمويل بما في ذلك مدة التمويل والسماح وتحري الدقة في اختيار العملاء وشروط أهلية العملاء واتخاذ الضمانات الكافية والعقود النموذجية. ويلعب البنك المركزي دوراً هاماً في الحد من هذه المخاطر من خلال أدواته الرقابية. كالآتي:-

1. **مطالبة البنوك بتوفير إطار فعال لإدارة المخاطر الإئتمانية:-**

يجب على السلطة الرقابية أن تطلب من كافة البنوك بغض النظر عن حجمها إعداد وإعتماد إطار فعال لتحديد وتقييم ورصد وضبط المخاطر الإئتمانية الخاصية بصيغ التمويل بما يحقق التخفيف من حدة الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسببها، على أن يكون هذا الإطار جزء من منهج شامل لإدارة المخاطر بشكل عام.

2. **تقييم سياسات وإجراءات البنوك الخاصة بإدارة التمويل والاستثمار:-**

يجب على المراقبين أن يقوموا بشكل مباشر أو غير مباشر بتنظيم تقييمات مستقلة وبصفة

دورية للإستراتيجيات، والسياسات والخطوات والممارسات المطبقة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية، كما يطلب من المراقبين التأكد من وجود آلية مناسبة للتقارير وأن تكون ذات كفاءة عالية بشكل يضمن إطلاعهم وإعلامهم بالتطورات التي تحدث في البنوك.

ثالثاً: الضوابط والمتطلبات اللازمة للرقابة على المخاطر:-

وضعت لجنة بازل (1 و2)[1] في مقرراتها العديد من متطلبات الرقابة المصرفية المتطورة للرقابة على المخاطر المصرفية والتي قام الباحث باستخلاصها كنتيجة له ذه الدراسة البحثية والتي تقدم مساهمة بالغة الأهمية لبناء نظام رقابي شامل، يؤسس وفقًا للمبادئ العامة لإدارة المخاطر[2] . والتي تشتمل علي:-

تقييم المخاطر Assessing Risks، والرقابة على التعرض للمخاطر Controlling Risk Exposures، ومتابعة المخاطر Monitoring Risks. من خلال الآتي:-

1. **كفاية الإجراءات الإرشادية لمنح الائتمان**:

إن تقييم سياسات البنك وتطبيقاته المتعلقة بإدارة أصوله وإجراءات منح الائتمان والاستثمار التي تستند إلى أسس وقواعد سليمة تعتبر معيارا ناجحا يعكس القرار الائتماني الرشيد.

2. **كفاية سياسات تقييم جودة الأصول وكفاية مخصصات الديون المشكوك فيها:**

يتعين على البنك تبني سياسات كافية من الناحية العلمية والإجرائية لتقييم جودة الأصول وكفاية المخصصات، بهدف تعزيز قدرة البنك على مواجهة أية مشكلات ائتمانية.

3. **ضوابط الحد من التركزات الائتمانية**:

يتعين وجود نظام معلومات كاف للحد من مخاطر التركزات يضمن إبراز أهم معالم التركز في كل نشاط والحدود الحقيقية لهذه الدرجات والكفيلة بمنع حدوث أية خسائر.

4. **ضوابط الحد من مخاطر الإقراض لذوي العلاقة**:

يتضم ن تطبيق نفس الشروط والإجراءات الحصينة المطبقة في حالات الإقراض العامة على

---

[1]. تضم لجنة بازل الدول الصناعية العشر (Group of Ten)عام 1974وهي بلجيكا وكندا، فرنسا،ألمانيا،إيطاليا، اليابان، هولندا،السويد،سويسرا،المملكة المتحدة،الولايات المتحدة الأمريكية،لكسمبورج. تحت إشراف بنك التسويات الدولية BIS.

[2]. حافظ كامل الغندور، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، 2003، ص 205.

الجهات ذوى العلاقة وذلك للحماية من المخاطر التي تنشأ عن التساهل أو التعامل بصورة تمييزية لهؤلاء العملاء.[1]

رابعاً: أساليب قياس مخاطر التمويل بالمرابحة وفقا لمعيار IFSB معيار كفاية راس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية:-

أساليب قياس المخاطر:Methodologies of Risk Measurement

اعتمد معيار الـ IFSB علي مقررات بازل II التي غطت مخاطر التمويل بالإضافة إلي تعديلات 1996م الخاصة بإدخال مخاطر السوق وقد تم إدخال بعض التعديلات الضرورية اللازمة علي بازل II لتتلاءم مع خصائص المنتجات الإسلامية.

وتبني المجلس استخدام الطرق البسيطة لقياس المخاطر، فمثلاً لقياس مخاطر التمويل تم إعتماد الطريقة المعيارية Standardized approach المعدلة.

المرابحات التي تتوفر فيها شروط معينة (حددها المعيار في صفحة 11 النسخة الإنجليزية):-

قد سمح المعيار بتطبيق أوزان مخاطر تفضيلية للتمويل الممنوح بصيغ المرابحة، Preferential Risk Weights وتم تحديد ثلاثة أوزان مخاطر 35%، 75% و100% يتم تطبيقها علي المرابحات والإيجارات التي تتوفر فيها شروط معينة وذلك علي النحو التالي:-

- 35% بالنسبة للمرابحات المضمونة بضمانات عقارية سكنية أو إيجارات لعقارات سكنية، وذلك بعد توفر الشروط التالية في التمويل بصيغة المرابحة وهي:-

1. ألا تتجاوز الذمم المدينة نسبة 50% من القيمة السوقية للضمان بشرط ان يكون الضمان تم تقييمه قبل عام من توقيع العقد.

2. رهن أصول المرابحة لصالح المصرف.

3. عدم وجود أي موانع قانونية تحول دون تسييل الضمان او التصرف فيه. وفي حالة عدم توفر أي شرط من هذه الشروط يتم تطبيق وزن مخاطر نسبة 100%.2

- يمنح وزن مخاطر بنسبة 75 % لاحتساب الأصول الخطرة للمرابحات والإيجارات

---

[1]. حافظ كامل الغندور، المرجع السابق، ص 206.

[2]. موجهات تطبيقية أصدرها بنك السودان المركزي – قطاع المؤسسات المالية والنظم – الادارة العامة للرقابة المصرفية وحدة المعايير الرقابية الدولية، عملاً بالسلطات المخولة له بموجب المادة 51 من قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991، صـ7.

للأفراد أو المشاريع الصغيرة أو قطاع التجزئة إذا توفرت الشروط التالية:

* أن يكون الأصل موضوع المرابحة مرهون للمصـــرف (وفـــي حالـــة ان المرابحـــة مضمونة بضمانات اخري يشترط أن تظل قيمة الضمان أكبر من قيمة العقد طيلة فترة العقد).
* الآ تتعدي إجمالي التزامات العميل تجاه المصرف مبلغ 250 ألف دولار امريكي أو ما يعادلها.

- تطبيق وزن مخاطر 100% علي المرابحات المضمونة بضمانات عقارية تجارية ويمكن للسلطة الرقابية تخفيض وزن المخاطر إلي 50% في حالة وجـــود أســـواق متطـــورة للعقارات.[1]

[1]. موجهات تطبيقية أصدرها بنك السودان المركزي – قطاع المؤسسات المالية والنظم – الادارة العامة للرقابة المصرفية وحدة المعايير الرقابية الدولية، عملاً بالسلطات المخولة له بموجب المادة 51 من قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991، صـــ8.

الفصـــل الثالث

الدراســـة التطبيـــقية

المبحث الأول: خلفية عن البنك السوداني المصري والنموذج التطبيقي.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية.

المبحث الأول

خلفية البنك السوداني المصري والنموذج التطبيقي

النشأة و التأسيس:

تم تسجيل البنك السوداني المصري كشركة مساهمة عامة تحت أحكام قانون الشركات لسنة 1925م بموجب شهادة التأسيس بالرقم 23595 بتاريخ 2004/11/11م.

رأس مال البنك و الأسهم عند التأسيس:

بلغ رأس مال البنك المصرح به و المدفوع 60.000.000جنيه سوداني فقط ستون مليون جنيه سوداني مقسمة علي 60 مليون سهم، القيمة الاسمية للسهم واحد جنيه سوداني.[1]

شركات البنك:

قام البنك بتأسيس شركتين تابعتين هما شركة التكامل للأنشطة المتعددة و شركة التكامل للأوراق المالية المحدودة والتي تعمل في مجال الوكالة المالية في السوق الثانوية بيعا وشراءً ومعتمدة لدي سوق الخرطوم للأوراق المالية.

فروع البنك:

داخل ولاية الخرطوم : الخرطوم شارع علي عبد اللطيف – الخرطوم بحري (شارع الانقاذ) – أم درمان الموردة – وسوق ليبيا – الفرع المصرفي الخاص(بالملحق الاداري بالسلام روتانا).

خارج ولاية الخرطوم: بورتسودان – و أوسيف بولاية البحر الأحمر.

أهم المساهمين في البنك :

1. شركة كابيلا مانجمنت انفستمنت انك (شركة مسجلة بجزر فيجين البريطانية ويمتلكها رجال أعمال مصريون ومجموعة القلعة للاستشارات المالية بجمهورية مصر العربية وشركة الامارات الدولية للاستثمار بأبوظبي).2
2. شركة لوتس مانجكمنت إنفستمنت (شركة مسجلة بجزر فيجين البريطانية ويمتلكها رجال

---

[1]. التقرير السنوي – البنك السوداني المصري 2008م.
[2]. نشرة اصدار أسهم للإكتتاب العام – النك السوداني المصري – 2008م.

أعمال مصريون ومجموعة القلعة للاستشارات المالية بجمهورية مصر العربية وشركة الامارات الدولية للاستثمار بأبوظبي).

3. شركة ميدي تريد للتجارة (شركة خاصة مصرية).
4. المجموعة الدولية للتجارة والاستثمار (شركة خاصة سودانية).
5. الصندوق القومي للمعاشات (السودان).

النشاط وطبيعة أعمال البنك:

القيام بجميع الاعمال المصرفية والمعاملات المالية والاستثمارية والتجارية والمساهمة في المشروعات التنموية والاقتصادية والعمل في مجال التجارة الخارجية وذلك علي هدي ومبادئ الشريعة الاسلامية التي تحرم الربا وبأحدث التقنيات المصرفية.حيث يمارس البنك كافة العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التقليدية في قبول الودائع الاستثمارية وتحت الطلب والادخارية، كما يرغب البنك في تنشيط شركاته المتخصصة لتقوم باستثمارات في كافة المجالات سواء في القطاع التجاري او الزراعي الي جانب وسائل الاقراض المتعددة من مرابحات ومشاركات وغيرها من التمويل الاسلامي. وذلك الي جانب مساهمته في اتحاد المصارف السوداني وصندوق ضمان الودائع المصرفية واكاديمية الدراسات المصرفية وشركة الخدمات الالكترونية، ويعتمد البنك في التمويل علي المصادر الآتية:

أ. مصادر ذاتية: تشمل رأس المال و الاحتياطات والارباح غير الموزعة.

ب. مصادر أخري: تشمل الودائع والارصدة الدائنة والمخصصات.

أغراض البنك[1]:

علي هدي الاسلام والتزاما بالقواعد الاساسية في الشريعة الاسلامية التي تحل البيع وتحرم الربا يعمل البنك في المجالات الآتية:

1. القيام بجميع الأعمال المصرفية التي تمارسها لابنوك التجارية في التجارة والتوزيع والصناعة و التعدين والزراعةو المساهمة في انشاء شركات التأمين والنقل وكافة الخدمات الاقتصادية والعمرانية والمشروعات التنموية.

[1]. لائحة التأسيس – البنك السوداني المصري – 2004م.

2. ان يمارس البنك نشاطه في مكان داخل السودانوخارجه كلما كان ذلك مفيدا وله ان ينشئ فروعا او توكيلات لهذا الغرض بعد موافقة بنك السودان المركزي.

3. ان يمارس االبنك نشاطه كشريك أو أصيل بواسطة وكلاء او مراسلين او بصفة امناء او اوصياء ، وله في ذلك ان يقوم بانشاء او اغلاق فروع او توكيلات او مندوبات او مكاتب بجمهورية السودان او في خارج السودان وذلك بعد موافقة بنك السودان المركزي.

4. ان يقبل الودائع بمختلف انواعها سواء بغرض توفيرها او استثمارها وان يحصل علي ويدفع الاوامر والاذونات وكافة الاوراق ذات القيمة وان يتعامل في النقد الاجنبي وفقا للائحة التعامل في النقد الاجنبي التي يصدرها بنك السودان المركزي.

5. اصدار وسحب وتظهير الكمبيالات والسندات الاذنية والشيكات وسندات القروض سواء كانت تدفع في السودان او خارجه وبوالص الشحن واي اوراق للتحويل او النقل او التحصيل شريطة ان يتعامل باي طريقة في هذه السندات وبالطرق الخالية من اي محظور شرعي.

6. ان يمنح القروض الحسنة وفقا لاسس وضوابط بنك السودان، وله في ذلك ان يسلف بضمانات عينية، شخصية، مختلطة،علي حساب النقد ،الرصيد، اي حساب آخر او علي بوالص، اوراق مالية، اسهم، سندات، كمبيالات، سندات اذنية، خطابات اعتمادت او اي تعهدات أخري او علي عوائد او ضرائب تصرح بتحصيلها قانونا او باي سندات ملكية، بضائع، سلع، بضائع البيع والشحن، اذونات التسليم، شهادات التخزين والارصفة، او علي سبائك الذهب والفضة.

7. أن يملك ويستثمر في العقارات والمنقولات في الحدود التي يحددها بنك السودان ، وله أن يحسنها او يبيعها او يرهنها مقابل قرض يحصل عليه او يتصرف فيها بأي وسيله اخري. كما له أن ان يستأجر اي عقارات منقولة لازمة لأغراضه، وعلي البنك تأمين عقاراته ومنقولاته وممتلكات الآخرين التي تكون في حيازته والممتلكات التي يستأجرها او يستغلها خدمة لاغراضه او ضمانا لحقوقه.

8. ان يقوم بتأجير الخزائن الحديدية وحفظ الودائع الثمينه والطرود.

9. ان يقوم بتمويل العمليات التجارية والأنشطة المختلفة للعملاء العاملين في شتي القطاعات الاقتصادية والقيام بكافة الاعمال المصرفية اللازمة لذلك من فتح وقبول وتعزيز الاعتمادات المستندية ومنح التسهيلات الائتمانية للمصدرين والمستوردين واصدار وقبول وضمان المسحوبات والاوراق التجارية الصادرة منهم وتقديم الاستشارات في كافة المجالات عامة للعملاء والهيئات و الحكومات المركزية والاقليمية متي ما طلب ذلك.

10. القيام بعمليات تحويل الأموال والصرف الاجنبي وما يلزم لذلك من خدمات مصرفية كاصدار وقبول ودفع التحاويل والشيكات وخطابات الاعتماد بأنواعها.

11. أن يقوم بفتح الحسابات الجارية والتوفير وقبول الودائع النقدية علي اختلاف صورها سواء بالعملة المحلية او الاجنبية.

12. ان يقوم بالمشاركة والاكتتاب في عمليات انشاء المشروعات وتجميع الموارد المالية المطلوبة للمشروعات الانتاجية والسياحية والخدمية والتي يكون مجال نشاطها في جمهورية السودان او الخارج.

13. ان يقوم بادارة الاموال والاستثمارات وتقديم المشورة المالية والمعاونة علي توفير فرص الاستثمار امام الاموال العربية والاسلامية والاجنبية في جمهورية السودان او الخارج.

14. أن يؤسس الشركات بمختلف انواعها والمساهمة في مشروعات انتاجية عن طريق الاكتاب في اسهمها او مساندتها باي صورة كانت وذلك بعد موافقة بنك السودان المركزي.

نموذج تطبيقي لقياس مخاطر التمويل بالمرابحة (البنك السوداني المصري):-

لا يوجد نظام قائم لقياس مخاطر عمليات التمويل بالمرابحة بشقيه (تمويل الشركات – تمويل التجزئة المصرفية).

عند تقديم طلب تمويل – شركات توجد قائمة لتصنيف المخاطرCredit Rating يتم استيفائها عند تحديد السقف التمويلي للدراسة المقدمة من العميل.حيث تحتوي قائمة التصنيف علي سبعة معايير يتم من خلالها تقييم طلب العميل، وتقوم **موجهات التقييم**[1] علي الآتي:-

- تحليل الميزانيات لتحديد الموقف المالي والوقوف علي التزامات العميل الكلية.
- تحليل حركة حسابات العميل مع البنك والبنوك الاخري.
- تقييم تعامله السابق مع البنك ومدي التزامه بسداد الالتزامات في مواعيدها.
- تقييم حجم تعامله القائم مع الجهاز المصرفي مع مقدرته المالية من خلال تحليل الميزانيات.
- الحصول علي تقرير عن تعامل العميل مع المصارف الاخري التي يتعامل معها او له سابق تعامل معها.
- الاستفسار عن مخاطر العميل لدي بنك السودان المركزي قبل الدخول معه في عمليات تمويل. (Cooding) .

و نورد فيما يلي تفصيلاً لمعايير قائمة التصنيف:-

المعيار الأول: ظروف السوق الحالية:

ويعني به ظروف سوق السلعة موضوع التمويل والتي يقوم عليها نشاط العميل، وتم تصنيف هذا المعيار الي درجات، من (1 –3) تعني ان سوق السلعة في حالة ركود ومن (4–7) يعني ان سوق السلعة مستقر، ومن (8–11) يعني ان سوق السلعة في حالة نمو متوسط من (12–15) فيعني ان سوق السلعه نشط جدا (نمو سريع).

حيث يجب علي البنك دراسة وتقويم البيئة المحيطة بالبنك والعميل ودراسة السوق وتطوراته السالبة والموجبة وأخذ الحيطة والحذر من خلال الدراسات والمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها.

[1]. السياسة الائتمانية – البنك السوداني المصري ص 21، 2012م.

المعيار الثاني: درجة التأثير بالنظم واللوائح:

ويعني به درجة تاثير العميل بالنظم واللوائح المنظمة للعمل المصرفي، اي الا يكون العميل محظور من التعامل المصرفي وخلافه من القوانين المنظمة، وتم تصنيف هذا المعيار الي درجات، من (1 –3) شديد التأثير ومن (4–6) يتأثر، ومن (7–9) عادي، من (10–12) متوسط ومن (13–15) تأثير طفيف.

المعيار الثالث: سابقة الاعمال والسمعة والمكانة:

ويعني به حجم العميل وتركيزه في السوق وسابقة الاعمال او الخبرة بالسوق، ويفضل تمويل العملاء الذين لهم سابق تعامل جيد مع المصرف وسجل نظيف، اما بالنسبة للعملاء الجدد يجب الاستوثاق وتطبيق معايير اعرف عميلك Know Your Customer.

المعيار الرابع: قوة المركز المالي:

تم تحديد هذا المعيار بدرجة قصوي مجمعة من عدة معايير فرعية تشمل كل من:

1. معدل تكلفة التشغيل والذي يحتسب بتكلفة المبيعات/ المبيعات. (100% - 0.00%).
2. معدل دوران الاصول والذي يحتسب صافي المبيعات/ اجمالي الاصول.
3. معدل دوران الاصول الثابتة والذي يحتسب صافي المبيعات/ الاصول الثابتة.
4. نسبة التداول. من (1:2) مرة. تكشف هذه النسبة عن مدي قدرة العميل عن الوفاء بالتزاماته.
5. الرافعة المالية والتي تحتسب باجمالي الالتزامات / صافي حقوق الملكية (– 75, 2.00).مرة
6. الربحية والتي تحتسب بصافي الربح/ المبيعات (0.00 وأقل – اكبر من 10%)

المعيار الخامس: راس المال وحقوق الملكية:

يحتسب هذا المعيار بصافي حقوق الملكية / اجمالي الاصول

المعيار السادس: الادارة:

تم تحديد هذا المعيار بدرجة قصوي مجمعة من عدة معايير فرعية تشمل كل من:

1. الشكل القانوني: شركة مساهمة، شركة اشخاص ام منشأة فردية.

2. كفاءة الجهاز الاداري والمالي: كف – جيد – عادي – دون المستوي.

3. الاستقرار: مستقر – عادي – غير مستقر.

المعيار السابع: مدي الاعتماد علي النقد الاجنبي:

- لا يعتمد ولديه مصادر بالعملة الاجنبية.
- لا يعتمد وليس لديه مصادر بالعملة الاجنبية.
- يعتمد ولديه مصادر بالعملة الاجنبية.
- يعتمد وليس لديه مصادر بالعملة الاجنبية.

بالاضافة لما تقدم فان علي ادارة التمويل معرفة مصادر السداد وهي من اهم عناصر تقييم الجدارة الائتمانية للعميل، وتحدد عن طريق التدفقات النقدية المتأتية من نشاط العميل، والايرادات الأخري المضمونة التي لا يتطرق اليها الشك او الاحتمالية.

لكل ما تقدم اعلاه، نجد أن هذا النموذج يركز علي اسس وضوابط منح التمويل بالاضافة الي معرفة العميل ونشاطه ومقدرته الائتمانية.

من الجدير بالذكر هذا النموذج لا يعبر عن مخاطر التمويل وخاصة بصيغة المرابحة، حيث فقط بعد منح التمويل يقوم البنك بمتابعة نشاط العميل ورصد نقاط الضعف والقصور في تعامله مع البنك وتنفيذ التزاماته من واقع سير حسابه وايداعاته وذلك بهدف التنبيه المبكر وتصحيح المسار وتقديم المشورة تفاديا للفشل، ووضع التحوطات اللازمة في حالة ظهور بوادر مخاطر قد تكون لها آثار سالبة علي مقدرة العميل علي السداد.

المبحث الثاني

الدراسة الميدانية

أولا : مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك العاملة بالسودان والبالغ عددها 33 بنكاً، مقسمة الي بنوك تجارية وبنوك متخصصة.حيث تتكون البنوك التجارية من بنوك حكومية بلغت عدد بنكين، وبنوك مشتركة بواقع عدد 22 بنك، وبنوك اجنبية بلغت عدد 4 بنوك. اما البنوك المتخصصة فتتكون من ثلاثة بنوك حكومية، وبنوك مشتركة بواقع عدد بنكين. وقد تم إختيار عينة مكونة من خمسة وأربعون مفردة تم توزيعها علي سبعة وعشرون بنكاً تشكل ما نسبته 81% من البنوك العاملة في السودان، وقد تم مراعاة شمولية العينة من حيث نوع البنوك تجارية ام متخصصة، وجنسيتها حكومية، مشتركة وأجنبية.

حيث شملت العينة عدد خمسة بنوك متخصصة و22 بنك تجاري. كما تم الأخذ بالإعتبار أن تكون العينة متنوعة ومتباينة من حيث حجم الأصول والإنتشار الجغرافي وعدد الفروع للتحقق من مدى تأثير هذه العوامل على مدى إلتزام البنوك بالممارسات السليمة.

و يتناول هذا المبحث كيفية تصميم الاستبيان، وعرضه. بالاضافة الي عرض تفصيلي في شكل جداول احصائية توضح ما تم جمعه من بيانات من العينة المبحوثة.

<u>تصميم وإختبار الإستبيان</u>

تم تصميم الإستبيان بحيث يشتمل على أسئلة مغلقة، حيث شملت الأسئلة كافة المبادئ الواردة في الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة المخاطر المصرفية التي تواجه عملية التمويل بصيغة المرابحة، وآليات تحديد وقياس وضبط هذه المخاطر ودور نظم ارقابة والضوابط المصرفية في ادارة مخاطر التمويل بالمرابحة.[1]

وفيما يلي عرض تفصيلي في شكل جداول احصائية توضح ما تم جمعه من بيانات من العينة المبحوثة:-

1. وقبل توزيع الإستبيان تم إجراء بعض الإختبارات الإحصائية بالرجوع الي د. طارق الرشيد للتأكد من شمولية الأسئلة ووضوحها وإجراء التعديلات اللازمة عليها. وقد تم توزيع الإستبيان على العينة المذكورة بالإضافة إلى إجراء بعض المقابلات الشخصية مع بعض الطواقم الإدارية المسؤولة عن إدارة المخاطر بالبنك السوداني المصري بغرض توضيح أية إستفسارات حول الأسئلة الواردة في الإستبيان.

جدول رقم (1)

الفئة العمرية للعينة المبحوثة

البيان	العدد	النسبة
اقل من25	2	4.4
25-34	2	4.4
35-44	27	60.0
45-54	6	13.3
55فأكثر	8	17.8
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول رقم (1) نلاحظ ان 60% من أفراد العينة من الذين تراوحت أعمارهم مابين (35-44)، تليها نسبة الذين أعمارهم (55 سنة فاكثر) بواقع 17.8% ثم نسبة الذين اعمارهم (45-54) سنة بواقع 13.3%، تليها نسبة الذين تراوحت اعمارهم (أقل من 25 سنة) و(25-34) سنة بنسبة واحدة على التوالى بلغت 4.4%.

جدول رقم (2)

المؤهل العلمي للعينة المبحوثة

البيان	العدد	النسبة
دون الجامعى	7	15.6
بكالريوس	30	66.7
دبلوم عالى	2	4.4
ماجستير	5	11.1
دكتوراه	1	2.2
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول (2) يتضح أن اجابات أفراد العينة المبحوثة بلغت 66.7% من حملة درجة البكالريوس ونسبة 15.6% دون الجامعي، ونسبة 11.1% من حملة الماجستير، ودرجة الدبلوم العالي بنسبة 4.4% ونسبة 2.2% من حملة الدكتوراه. ويستنتج من ذلك أن غالبية العينة هم من حملة البكالريوس والماجستير. وبتحليل الجدولين تلاحظ أن غالبية العينة المبحوثة مؤهلين ولديهم خبرات عملية.

جدول رقم (3)

التخصص الذي ينتمي اليه افراد العينة المبحوثة

البيان	العدد	النسبة
دراسات مصرفية	14	31.1
محاسبة	18	40.0
اقتصاد	4	8.9
ادارة	5	11.1
احصاء	3	6.7
تسويق	1	2.2
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول رقم (3) تلاحظ أن إجابات أفراد العينة المبحوثة بلغت 40% للذين تخصصهم محاسبة و31.1% دراسات مصرفية. ونسبة 11.1% من أفراد العينة لتخصص الإداره، يليه تخصص الإقتصاد بنسبة 8.9%، ونسبة 6.7% إحصاء يلية 2.2%من أفراد العينة لتخصص تسويق ويستنتج أن غالبية أفراد العينة هم متخصصون فى المحاسبة والدراسات المصرفية.

جدول رقم (4)

القسم الذي يعمل به افراد العينة المبحوثة

البيان	العدد	النسبة
المخاطر	15	33.3
الاستثمار	10	22.2
الرقابة الداخلية	8	17.8
الائتمان	10	22.2
اخرى	2	4.4
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول رقم (4) يتضح أن إجابات أفراد العينة المبحوثة بلغت 33.3% للذين يعملون بقسم المخاطر، تليها نسبة 22.2% من أفراد العينة للذين يعملون بقسم الإستثمار وقسم الائتمان، أما الذين يعملون فى قسم الرقابة الداخلية فقد بلغت نسبتهم 17.8%. أما الوظائف الأخرى بنسبة 4.4%. ويستنتج أن غالبية أفراد العينة من قسم المخاطر.

جدول رقم (5)

عدد سنوات الخبرة

البيان	العدد	النسبة
5 سنوات فاقل	6	13.3
6-10	16	8.9
11-15	4	35.6
16-20	13	28.9
21 سنة فاكثر	6	13.3
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول رقم (5) نلاحظ من إجابات أفراد العينة المبحوثة ان الذين تراوحت خبراتهم اقل من خمس سنوات بلغت نسبة 13.3% أما الذين تراوحت سنين خبرتهم من 6–10 فقد بلغت نسبة 8.9% والذين سنين خبرتهم من 11–15 بنسبة 35.6%، وأفراد العينة الذين خبرتهم من 16–20 سنة بنسبة 28.9% أما الذين خبرتهم 21 فاكثر بلغت نسبتهم 13.3%. ويستنتج الباحث أن غالبية أفراد العينة من الذين لديهم خبرة من 11 سنوات الي 15 سنة.

جدول رقم (6)

وضع إجراءات رقابية يؤدى الى تقليل المخاطر فى التطبيق العملي.

البيان	العدد	النسبة
لااوافق بشدة	3	6.7
لااوافق	5	11.1
محايد	4	8.9
أوافق	9	20.0
أوافق بشدة	24	53.3
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول رقم (6) تلاحظ أن نسبة 53.3% موافقون بشدة على ضرورة وضع إجراءات رقابية على الاثار السلبية للمخاطر وإدارتها بطريقة سليمة وذلك للحد من المخاطر وبالتالى رفع كفاءة الاداء، مما يؤدي لتقليل المخاطر عند التطبيق العملي، أما الموافقون عليها نسبتهم 20.% اما نسبة المحايدين على العبارة فبلغت 8.9% ثم نسبة لا اوافق بلغت 11.1%،غير الموافقون بشدة عليها بلغت نسبهم 6.7%.

جدول رقم (7)

تتم عملية تقييم مخاطر التمويل بالمرابحة بتحديد المجالات التي تتطلب تركيزًا وعمقًا

البيان	العدد	النسبة
لااوافق بشدة	1	2.2
لااوافق	4	8.9
محايد	1	2.2
اوافق	24	53.3
اوافق بشدة	15	33.3
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول رقم (7) يتضح أن نسبة 53.3% موافقون على ان إجراء تقييم مخاطر التمويل بالمرابحة لتحديد المجالات التي تتطلب تركيزاً وعمقا عند اجراء عملية التدقيق، مما يزيد الاهتمام بتقييم إدارة المخاطر وتحسين فعاليتها. أما الموافقون بشدة عليها بلغت نسبتهم 33.3% ثم المحايدين وغير الموافقين بشدة على العبارة بنسبة واحدة بلغت 2.2% واخيراً نسبة 8.9% للاجابات على العبارة لاأوافق.

جدول رقم (8)

كل المخاطر لاتجد رقابة وإشرافًا مستمرين من قبل إدارات البنوك.

البيان	العدد	النسبة
لااوافق بشدة	2	4.4
لااوافق	3	6.7
محايد	3	6.7
اوافق	30	66.7
اوافق بشدة	7	15.6
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول رقم (8) نلاحظ أن نسبة 66.7% موافقون على ان كل المخاطر لاتجد رقابة واشرافاً مستمرين من قبل إدارات البنوك والتي تحقق ربحاً او خسارة عند ادارة حركة السوق والاسعار والعمولات والاوضاع الاقتصادية. أما الموافقون بشدة بلغت نسبهم 15.6%، والمحايدين وغير الموافقون على العبارة بنسبة واحدة بلغت 6.7% واخيراً إجابات العينة المبحوثة لاأوافق بشدة 4.4%.

جدول رقم (9)

منح التمويل بالمرابحة للاطراف ذات العلاقة أو دون تحديد أهلية المقترض

البيان	العدد	النسبة
لااوافق بشدة	3	6.7
لااوافق	4	8.9
محايد	8	17.8
اوافق	11	24.4
اوافق بشدة	19	42.2
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول (9) يتضح أن نسبة 42.2% موافقون بشدة على ان منح التمويل للاطراف ذات العلاقة أو دون تدقيق او تحديد أهلية المقترض يؤدى الى مخاطر الخسائر الناجمة من عملية الاقراض، بالاضافة إلي مخاطر استخدام التمويل في غير الغرض الذي مُنح من اجله يؤدي الي مخاطر عدم السداد، أما الموافقون بلغت نسبهم 24.4% والمحايدين 17.8% ثم لااوافق 8.9% ثم لاأوافق بشدة بنسبة 6.7%.

جدول رقم (10)

عدم كفاية التطبيق العملي لادارة مخاطر السيولة قد يؤدي لحدوث ظاهرة العجز

البيان	العدد	النسبة
لااوافق بشدة	4	8.9
لااوافق	9	20.0
اوافق	17	37.8
اوافق بشدة	15	33.3
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول (10) نلاحظ أن نسبة 37.8% موافقون على ان عدم ادارة مخاطرالسيولة في التطبيق العملي قد يؤدي لحدوث ظاهرة العجز، أما الموافقون بشدة نسبهم 33.3%، لاأوافق20 %، لااوافق بشدة 8.9%. مع ملاحظة انه لم تكن هناك إجابات على عبارة (محايد). لذلك يمكن القول بأن مخاطر السيولة الناجمة عن عدم قدرة البنك علي الوفاء بالتزاماته، نتيجة لعدم قدرة العملاء علي سداد الأقساط عند استحقاقها قد تكون بداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاس البنك.

جدول رقم (11)

إن تنوع استثمارات البنك يخفــف من حدة مخاطر السوق

البيان	العدد	النسبة
لااوافق بشدة	1	2.2
لااوافق	3	6.7
محايد	11	24.4
اوافق	5	11.1
اوافق بشدة	25	55.6
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول رقم (11) نلاحظ أن نسبة 55.6% موافقون بشدة على ان تنوع إستثمارات البنك ليس حــلاً جزرياً لتلافى المخاطر، أما الموافقون نسبتهم 11.1% يليها المحايــدين 24.4% ثــم لاأوافــق 6.7% واخيراً لاأوافق بشدة بنسبة 2.2%. وبالتالي يمكن القول بأن تنوع استثمارات البنك ليس حــلاً جــذرياً لتلافي المخاطر وانما يخفف من حدة مخاطر السوق ولا يؤدي الي التخلص منها.

جدول رقم (12)

تمتد مخاطر المرابحة الي موجودات الميزانية كالضمانات

البيان	العدد	النسبة
لااوافق بشدة	5	11.1
لااوافق	5	11.1
محايد	1	2.2
اوافق	16	35.6
اوافق بشدة	18	40.0
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول (12) نلاحظ أن نسبة 40% موافقون بشدة على ان المخاطر لاتنطبق فقط على المرابحة بل على الموجودات التي تدخل ضمن الميزانية كالضمانات، لذلك كــان لابــد مــن انشــاء مخصصــات واحتياطيات لتجنب وتلافي بعض المخاطر، أما الموافقون عليها بلغــت نســبهم 35.6% تليهــا نســبة المحايدين 2.2% ثم نسبة غيرالموافقين، وغير الموافقين بشدة بلغت 11.1%.

جدول رقم (13)

عدم وجود آليات تعمل باستمرار لتقدير مدى قوة وصلاحية الضمانات المقدمة للتمويل بالمرابحة

البيان	العدد	النسبة
لااوافق بشدة	6	13.3
لااوافق	2	4.4
محايد	2	4.4
اوافق	24	53.3
اوافق بشدة	11	24.4
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول (13) يتضح أن نسبة 53.3% موافقون على عدم وجود اليات كالتحليل وإعادة التقييم باستمرار لتقدير مدى قوة وصلاحية الضمانات، أما الموافقون بشدة بلغت نسبهم 24.4% تليها المحايدين وغيرالموافقون على العبارة نسبة واحدة على التوالى بلغت 4.4% ثم نسبة 13.3% من إفراد العينة المبحوثة للإجابة على العبارة لااوافق بشدة.لذلك يمكن القول بأنه لا توجود آليات كالتحليل واعادة التقييم لتقدير مدي قوة وصلاحية الضمانات المقدمة للتمويل بالمرابحة.

جدول رقم (14)

عدم وجود نظام تقييم داخلي لإدارة وقياس المخاطر

البيان	العدد	النسبة
لااوافق بشدة	2	4.4
لااوافق	8	17.8
محايد	9	20.0
اوافق	12	26.7
اوافق بشدة	14	31.1
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول (14) نلاحظ أن نسبة 31.1% موافقون بشدة على عدم وجود نظام تقييم داخلى لإدارة المخاطرونظم المعلومات والاساليب التحليلية التى تمكن البنك من قياس المخاطر، والكشف المبكر لها، أما الموافقون نسبتهم 26.7%،والمحايدين20% ثم لااوافق 17.8% ، ثم نسبة لاأوافق بشدة (4.4%).

جدول رقم (15)

عدم وجود قاعدة بيانات للتمويل يؤدى الى زيادة المخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية كالمرابحة

البيان	العدد	النسبة
لااوافق	4	8.9
محايد	6	13.3
اوافق	13	28.9
اوافق بشدة	22	48.9
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول رقم (15) يتضح أن نسبة 48.9% موافقون بشدة على ان عدم وجود قاعدة للبيانات تقدم تفاصيل اساسية عن أوضاع محفظة الائتمان وتصنيف القروض وتقييمها يؤدي الي زيادة المخاطر، أما الموافقون بلغت نسبهم 28.9% تليها نسبة المحايدين 13.3% ثم نسبة لااوافق 8.9% مع ملاحظة انه لم تكن هناك اجابات على العبارة (لااوافق بشدة).

جدول رقم (16)

عدم تقيّد المصارف بتطبيق النظم الداخلية والضوابط الرقابية الخاصة بالتمويل بصيغة المرابحة

البيان	العدد	النسبة
لااوافق	2	4.4
محايد	3	6.7
اوافق	16	35.6
اوافق بشدة	24	53.3
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول (16) نلاحظ أن نسبة 53.3% موافقون بشدة علي ان بعض المصارف لا تتقيد بالالتزام بتطبيق القواعد الرقابية الداخلية والخارجية، أما الموافقون بلغت نسبهم 35.6% تليها نسبة المحايدين 6.7% ثم نسبة لااوافق 4.4% مع ملاحظة انه لم تكن هناك اجابات على عبارة (لااوافق بشدة). لذلك يمكن القول بأن بعض المصارف لا تتقيد بتطبيق التعليمات التنظيمية، السياسات، النظم الداخلية، الضوابط الشرعية، والضوابط والمنشورات التي يصدرها البنك المركزي والخاصة بالتمويل بالمرابحة.

جدول رقم (17)

تفتقد العديد من المصارف للكوادر ذات الخبرة والدراية المرتبطة بعملية التمويل بصيغة المرابحة.

البيان	العدد	النسبة
لا اوافق بشدة	1	2.2
لااوافق	5	11.1
محايد	5	11.1
اوافق	18	40.0
اوافق بشدة	16	35.6
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول (17) يتضح أن نسبة40% موافقون على انه العديد من المصارف تفتقد للكوادر ذات الخبرة والدراية المرتبطة بالتمويل بالمرابحة، أما الموافقون بشدة عليها بلغت نسبهم 35.6% و نسبة المحايدين وغير الموافقين على العبارة بنسبة واحدة على التوالى بلغت11.1% واخيراً نسبة لااوافق بشدة 2.2%.

جدول رقم (18)

هنالك قصور في السياسات والنظم التحوطية لإنشاء قواعد ملائمة للمحاسبة والرقابة والتقييم والإبلاغ والحد من تحمل المخاطر من جانب المصارف وإداراتها.

البيان	العدد	النسبة
لااوافق بشدة	5	11.1
لااوافق	1	2.2
محايد	8	17.8
اوافق	12	26.7
اوافق بشدة	19	42.2
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول (18) نلاحظ أن نسبة 42.2% موافقون بشدة على ان هنالك قصور فى السياســات والــنظم لإنشاء قواعد ملائمة للمحاسبة والرقابة والتقييم والابلاغ والحد من تحمل المخاطر، أما الموافقون بلغت نسبهم 26.7% ، المحايدين 17.9%، غير الموافقون بنسبة 2.2% و لاأوافق بشدة (11.1%).

جدول رقم (19)

عدم وجــود إدارات قادرة على إدارة مخاطر التمويل بالمرابحة ضمن منهج علمي متكامل

البيان	العدد	النسبة
لااوافق بشدة	4	8.9
لااوافق	5	11.1
محايد	3	6.7
اوافق	6	13.3
اوافق بشدة	27	60.0
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول رقم (19) يتضح أن نسبة 60% موافقون بشدة على عدم وجود إدارات قادرة على إدارة مخاطر التمويل بالمرابحة ضمن منهج علمى متكامل، أما الموافقون عليها بلغت نسبتهم 13.3% تليها نسبة المحايدين على العبارة بنسبة 6.7% ثم نسبة لااوافق 11.1%، أما غير الموافقون بشدة عليها بلغت نسبهم 8.9%. وبذلك يمكن القول بأن المصارف تفتقر الي وجود ادارات متخصصة ضمن منهج علمي متكامل يقوم على تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة للمصرف.

جدول رقم (20)

استخدام المصرف لضمانات فعالة تقلل من المخاطر وتسهم إيجاباً في زيادة العائد من عملية المرابحة

البيان	العدد	النسبة
لااوافق بشدة	2	4.4
لااوافق	9	20.0
محايد	2	4.4
اوافق	22	48.9
اوافق بشدة	10	22.2
المجموع	45	100.0

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الاستبانة 2011م

من الجدول رقم (20) نلاحظ أن نسبة 48.9% موافقون على ان استخدام الضمانات قوية وفعالة يسهم فى زيادة العائد من عملية المرابحة وتقليل المخاطر إلى أقل حد ممكن، أما الموافقون بشدة بلغت نسبهم 22.2% اما نسبة المحايدين وغيرالموافقين بشدة بلغت نسبتهم 4.4% على التوالى ثم نسبة 4.4% وغيرالموافقون 20% للإجابة على العبارة من إفراد العينة المبحوثة.

ثالثاً: نتائج الدراسة الميدانية

تم تحليل نتائج الإستبيان باستخدام البرامج الإحصائية المتقدمة مع التركيز على تحليل

(Descriptive Statistics, Frequencies and Crosstabs) و(Compare Means, Oneway anova) لتحليل النتائج والوصول الى الممارسة الفعلية للبنوك العاملة في السودان في إدارة ومراقبة وضبط مخاطر عملية التمويل بالمرابحة. وبالتالي تحديد مواطن القوة والضعف وتقديم التوصيات الملائمة لتعزيز إدارة المخاطر لتقليلها أو/وتفاديا لحدوثها.

رابعاً: النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-test) لتحليل فرضيات الدراسة، والجداول التالية تحتوي على النسبة المئوية وتكرارات عبارات الفرضية، وكذلك المتوسط الحسابي ومستوى الدلالة لكل عبارة، وتكون العبارة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة المطلقة لـT المحسوبة اكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.67 عند درجة حرية (44) ومستوى معنوية 0.05 أو(مستوى المعنوية أقل من 0.05 ودرجة الموافقة اكبر من 60%). وتكون العبارة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة المطلقة لـ T المحسوبة اصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.67 عند درجة حرية (44) ومستوى معنوية 0.05، أو (مستوى المعنوية أقل من 0.05 ودرجة الموافقة اصغر من 60%). وتكون آراء العينة في محتوى العبارة محايدة إذا كانت قيمة مستوى المعنوية اكبر من 0.05.

1. الفرضية الأولى:

"وسائل قياس المخاطر المصرفية في المصارف السودانية غير كاف":

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-test) لتحليل واختبار عبارات الفرضية الأولى "التطبيق العملي لادارة المخاطر المصرفية في المصارف السودانية غير كاف" وتبين النتائج في جدول رقم (21) أن جميع عبارات الفرضية الأولى ايجابية حيث أن مستوى المعنوية لكل عبارة اقل من 0.05 ودرجة الموافقة اكبر من "60%" بمعنى أن أفراد العينة يتفقون على وضع اجراءات رقابية للسيطرة على الاثار السلبية للمخاطر وادارتها بطريقة سليمة وكل المخاطر لاتجد رقابة واشرافا مستمراً وعدم كفاية التطبيق العلمى لادارة مخاطر السيولة.

جدول رقم (21)

الفرضية الأولي: (وسائل قياس المخاطر المصرفية في المصارف السودانية غير كاف)

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		أوافق بشدة		الوسط الحسابي	قيمة T	مستوى الدلالة
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
وضع إجراءات رقابية للسيطرة على الآثار السلبية للمخاطر وإدارتها بطريقة سليمة يؤدى الى تقليل المخاطر فى التطبيق العملى.	24	**53.3**	9	**20.0**	4	**8.9**	5	**11.1**	3	**6.7**	4.0	5.253	**0.000**
تتم عملية تقييم مخاطر التمويل بالمرابحة بتحديد المجالات التي تتطلب تركيزًا وعمقًا عند إجراء عملية التدقيق. مما يزيد الاهتمام بتقييم إدارة المخاطر وتحسين فعاليتها	15	**33.3**	24	**53.3**	1	**2.2**	4	**8.9**	1	**2.2**	4.1	7.431	**0.000**
كل المخاطر لاتجد رقابة وإشرافًا مستمرين من قبل إدارات البنوك وفقًا لتوجه وحركة السوق والأسعار والعملات والأوضاع الاقتصادية والتى تحقق عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحًا أو خسارة	7	**15.6**	30	**66.7**	3	**6.7**	3	**6.7**	2	**4.4**	3.8	5.891	**0.000**
منح التمويل بالمرابحة للاطراف ذات العلاقة او دون تحديد أهلية المقترض يؤدي إلى مخاطر الخسائر الناجمة من عملية الاقراض، فضلا عن استخدام التمويل في غير الغرض الذي مُنح من اجله يؤدي الي مخاطر عدم السداد	19	**42.2**	11	**24.4**	8	**17.8**	4	**8.9**	3	**6.7**	3.9	4.636	**0.000**
عدم كفاية التطبيق العملي لادارة مخاطر السيولة الناجمة عن عدم قدرة البنك علي الوفاء بالتزاماته نتيجة لعدم قدرة العملاء علي سداد الاقساط عند استحقاقها، وبالتالى تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه.	15	**33.3**	17	**37.8**	0	**0.0**	9	**20.0**	4	**8.9**	3.7	3.276	**0.002**

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، 2011م. (قيمة t الجدولية عند درجة حرية (44) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 1.67)

وبصفة عامة بلغت درجة الموافقة لمعدل جميع عبارات الفرضية الأولى 76.% بوسط حسابي مرجح 3.89 وقيمة T المحسوبة 5.392 وهى أكبر من قيمة T الجدولية 1.67 وبلغت قيمة مستوى المعنوية 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرض البديل، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 = α التطبيق العملي لادارة المخاطر المصرفية في المصارف السودانية غير كاف.

2. الفرضية الثانية:

"ارتفاع حجم مخاطر السوق يعتبر أكثر المناطق حساسية للمخاطر في عمليات البنك وكيفية ادارتها". تشير نتائج الجدول رقم (22) إلى تحليل واختبار عبارات الفرضية الثانية " ارتفاع حجم مخاطر السوق يعتبر أكثر المناطق حساسية للمخاطر في عمليات البنك وكيفية ادارتها" وتبين النتائج أن درجة الموافق أكبر من 60% عدا العبارة رقم (3) وجميع عبارات الفرضية الثانية ايجابية حيث أن مستوى المعنوية لكل عبارة أقل من 0.05 بمعنى أن افراد العينة

يتفقون على أن تنوع استثمارات البنك ليس حلاً جذرياً لتلافي المخاطر ولا تنطبق المخاطر على المراجعة فحسب بل على الموجودات التى تدخل ضمن الميزانية، وعدم وجود اليات كالتحليل واعادة التقييم تعمل باستمرار لتقدير مدى قوة وصلاحية الضمانات ولا يتمكن البنك من قياس المخاطر لعدم وجود نظام تقييم داخلي لادارة المخاطر ونظم المعلومات والاساليب التحليلية.

جدول رقم (22)

الفرضية الثانية: (ارتفاع حجم مخاطر السوق يعتبر أكثر المناطق حساسية لمخاطر عمليات البنك خاصة المرابحة وكيفية ادارتها)

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		الوسط الحسابي	قيمة T	مستوى الدلالة
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
إن تنوع استثمارات البنك ليس حلا جذريا لتلافي المخاطر، وإنما يخفف من حدة مخاطر السوق في عمليات البنك ولا يؤدي الي التخلص منها	25	**55.6**	5	**11.1**	11	**24.4**	3	**6.7**	1	**2.2**	4.1	6.581	**0.000**
لاتنطبق المخاطر على المرابحة فحسب بل على الموجودات التي تدخل ضمن الميزانية كالضمانات ونتشا مشاكل كبيرة في تحديد الأصول غير الفعالة التي تتطلب إنشاء احتياطي لمواجهتها	18	**40.0**	16	**35.6**	1	**2.2**	5	**11.1**	5	**11.1**	3.8	4.026	**0.000**
عدم وجود آليات (كالتحليل واعادة التقييم) تعمل باستمرار لتقدير مدى قوة وصلاحية الضمانات المقدمة للتمويل بالمرابحة لتقليل المخاطر	11	**24.4**	24	**53.3**	2	**4.4**	2	**4.4**	6	**13.3**	3.7	3.749	**0.001**
عدم وجود نظام تقييم داخلي لإدارة مخاطر المرابحة ونظم المعلومات والاساليب التحليلية التي تمكن البنك من قياس وإدارة المخاطر بشكل جيد بما يمكن من الكشف المبكر لأي حالة تعثر	14	**31.1**	12	**26.7**	9	**20.0**	8	**17.8**	2	**4.4**	3.6	3.393	**0.001**
عدم وجود قاعدة للبيانات تقدم تفاصيل أساسية عن أوضاع محفظة الائتمان بما في ذلك العمليات المتعلقة بتصنيف القروض وتقييمها يؤدى الى زيادة المخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية كالمرابحة	22	**48.9**	13	**28.9**	6	**13.3**	4	**8.9**	0	**0.0**	4.2	8.032	**0.000**
اختبار الفرضية (ارتفاع حجم مخاطر السوق يعتبر أكثر المناطق حساسية لمخاطر عمليات البنك خاصة المرابحة وكيفية ادارتها)	90	**40.0**	70	**31.1**	29	**12.9**	22	**9.8**	14	**6.2**	**3.89**	**5.188**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، 2011م. (قيمة t الجدولية عند درجة حرية (44) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 1.67)

وبصفة عامة بلغت درجة الموافقة لمعدل جميع عبارات الفرضية الأولى 71.1% وقيمة T المحسوبة 5.188 وهى أكبر من قيمة Tالجدولية 67.1 وبلغت قيمة مستوى المعنوية 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرض البديل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ أن ارتفاع حجم مخاطر السوق يعتبر أكثر المناطق حساسية للمخاطر في عمليات البنك خاصة المرابحة وكيفية ادارتها.

3. الفرضية الثالثة:

" ضعف فعالية توظيف نظم الرقابة والضوابط المصرفية ودورها فى إدارة المخاطر"

يبين الجدول (23) نتائج اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-test) لاختبار الفرضية الثالثة (ضعف فعالية توظيف نظم الرقابة والضوابط المصرفية ودورها في إدارة المخاطر) ويلاحظ أن معظم عبارات الفرضية ايجابية ومستوى المعنوية لكل عبارة اكبر من 0.05 ودرجة الموافقة اكبر من 60% بمعنى أن أفراد العينة يتفقون بعدم تقييد بعض المصارف بتطبيق التعليمات التنظيمية والسياسات الداخلية بالبنك كما تفتقد العديد من المصارف للكوادر ذات الخبرة الإدارية اللازمة في ادارة المخاطر وهنالك قصور فى السياسات والنظم لانشاء قواعد ملائمة للمحاسبة والرقابة والتقييم والابلاغ والحد من تحمل المخاطر واستخدام المصرف لبدائل فعالة تسهم ايجابياً في زيادة العائد من عملية المرابحة وتقليل المخاطر إلى اقل حد ممكن.

جدول رقم (23)

الفرضية الثالثة: (ضعف فعالية توظيف نظم الرقابة والضوابط المصرفية ودورها في إدارة مخاطر التمويل بالمرابحة)

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		أرفض بشدة		الوسط الحسابي	قيمة T	مستوى الدلالة
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
عدم تقيّد بعض المصارف بالالتزام بتطبيق التعليمات التنظيمية والسياسات الداخلية للبنك والضوابط الشرعية والمراشد الفقهية والضوابط والمنشورات التي تصدر من البنك المركزي والخاصة بالتمويل بصيغة المرابحة	24	**53.3**	16	**35.6**	3	**6.7**	2	**4.4**	0	**0.0**	4.4	8.804	**0.000**
تفتقد العديد من المصارف للكوادر ذات الخبرة والدراية اللازمة في النواحي التقنية وأيضاً في إدارة المخاطر المرتبطة بعملية التمويل وخاصة بصيغة المرابحة.	16	**35.6**	18	**40.0**	5	**11.1**	5	**11.1**	1	**2.2**	4.0	8.07	**0.000**
هنالك قصور فى السياسات والنظم التحوطية لإنشاء قواعد ملائمة للمحاسبة والرقابة والتقييم والإبلاغ والحد من تحمل المخاطر من جانب المصارف وإداراتها	19	**42.2**	12	**26.7**	8	**17.8**	1	**2.2**	5	**11.1**	3.9	6.81	**0.000**
عدم وجود إدارات قادرة على إدارة مخاطر التمويل بالمرابحة ضمن منهج علمي متكامل يقوم على تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة للمصرف.	27	**60.0**	6	**13.3**	3	**6.7**	5	**11.1**	4	**8.9**	4.0	4.642	**0.000**
استخدام المصرف لضمانات فعالة تسهم إيجاباً في زيادة العائد من عملية المرابحة وتقلل المخاطر إلى أقل حد ممكن.	10	**22.2**	22	**48.9**	2	**4.4**	9	**20.0**	2	**4.4**	3.6	0.74	**0.001**
اختبار الفرضية (ضعف فعالية توظيف نظم الرقابة والضوابط المصرفية ودورها فى إدارة مخاطر التمويل بالمرابحة).	96	**42.7**	74	**32.9**	21	**9.3**	22	**9.8**	12	**5.3**	**3.98**	**5.946**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة الميدانية، 2011م.(قيمة t الجدولية عند درجة حرية (44) ومستوى معنوية 0.05 تساوي 1.67).

وبصفة عامة بلغت درجة الموافقة لمعدل جميع عبارات الفرضية الأولى 75.6% وقيمة T

المحسوبة 5.946 وهى أكبر من قيمة T الجدولية 1.67 وبلغت قيمة مستوى المعنويـــة 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرض البديل أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بأن ضعف فعالية توظيـــف نظـــم الرقابـــة والضـــوابط المصرفية ودورها فى إدارة المخاطر.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

توصل البحث الي النتائج الآتية:

1. ان التطبيق العملي لادارة المخاطر المصرفية في المصارف السودانية غير كاف.
2. ضعف فعالية توظيف نظم الرقابة والضوابط المصـــرفية فـــي إدارة مخـــاطر التمويـــل بالمرابحة.
3. منح التمويل بالمرابحة للاطراف ذات العلاقة أو دون تحديد أهلية المقترض يؤدي إلى مخاطر عدم السداد.
4. وجود ادوات للحد من مخاطر التمويل بصيغة المرابحة من واقع التطبيق العملي عند الالتزام بها فان من شأنها تخفيف حدة هذه المخاطر.
5. امكانية تفادي حدوث بعض مخاطر بيع المرابحة الخاصة بالعميل والبنك بعد معرفة اسباب تلك المخاطر.
6. عند التطبيق العملي لصيغة البيع بالمرابحة تلاحظ غياب الفهم الصحيح لدي بعض الموظفين للنواحي الشرعية وتلاعب البعض ، وعدم تفهم بعض العملاء المتعاملين لدي المصرف لها.
7. عدم تقيد بعض المصارف بتطبيق الضوابط والمنشورات التي يصدرها البنك المركزي بالاضافة الي عدم الالتزام بالسياسات والمراشد الداخلية في سبيل الدخول لعمليات تمويل تعود علي المصرف بارباح عالية.
8. لا توجد نماذج محددة لقياس المخاطر بشكل عام وخاصة التي تساعد علي اتخاذ قرار التمويل و تقدير مخاطر المرابحة.

ثانيا: التوصيات:

بناءا علي النتائج المحققة يوصي البحث بالآتي :-

1. تفعيل دور ادارة المخاطر في التطبيق العملي للمصارف السودانية وإنشاء نظام تقييم داخلي لإدارة المخاطر، واستحداث نظم وأساليب تحليلية تمكن البنك من قياس وإدارة مخاطر العمليات المصرفية بشكل جيد بما يمكن من الكشف المبكر لأي مخاطر.
2. وضع السياسات والضوابط اللازمة للقيام بعملية التمويل، وتهدف تلك السياسات ضمن أمور أخرى إلى تخفيف حجم المخاطر الخاصة بصيغة المرابحة.
3. تنويع الاستثمار و الحد من تركيز التمويل علي صيغة المرابحة اجمالا (قطاعيا و علي نوع معين من السلع او عدد محدد من العملاء)، والالتزام بالنسبة المقررة من البنك المركزي لعملية التمويل بالمرابحة مع اظهار ذلك في ايضاحات القوائم المالية للمصرف.
4. تحفيز العاملين بالمصرف ماديا ومعنويا ، لتفادي حدوث حالات الغش والاختلاس مع إنشاء قواعد ملائمة للمحاسبة والتقويم والإبلاغ، مع تأهيلهم وتدريبهم تفاديا للمخاطر التشغيلية.
5. فرض تدابير وإجراءات على عمليات التمويل تهدف إلى تطبيق مجموعة من الإجراءات التصحيحية والجزائية وذلك عند انتهاك المصارف للأحكام القوانين الصادرة من الجهات الرقابية داخل وخارج المصرف.
6. توجيه المصارف لتنفيذ متطلبات المعايير الدولية لتتمكن المصارف السودانية بالارتقاء والتوصل الي التصنيفات الدولية والذي بدوره يؤدي الي انتعاش الاقتصاد السوداني.

ثالثاً: مقترحات لأبحاث مستقبلية:

1. انشاء ادوات قياس كمية لقياس المخاطر.
2. الالتزام بمتطلبات المعايير الدولية و اثره علي مخاطر العمليات المصرفية.
3. مخاطر صيغ التمويل الاسلامي الاخري وكيفية قياسها.

قائمة المراجع

الكتب:

1. القران الكريم.
2. ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة علي البنوك وادارة المخاطر(أبوظبي:د ن ،د ط، س2006م).
3. ابن منظور، لسان العرب (بدون: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، د س).
4. الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح (المملكة العربية السعودية: دار الثقافة الإسلامية، د ط ، ١٤٠٦ هـــــ ١٩٨٦ م)
5. الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤي المستقبل، (الخرطوم- السودان: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ط1، س2006م).
6. الإمام مسلم، أبي الحسين مسلم بن الحجاج،صحيح الإمام مسلم (مصر: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، د ط ، ج ١٠، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م).
7. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 1999 - 1419هـ).
8. سليمان اللوزي ومهدي حسن ومدحت إبراهيم.، إدارة البنوك (الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، س ١٤١٨ هـ.)
9. سمير سليم حمود، التحليل الائتماني (بدون: الطبعة الأولى، 1993).
10. طارق الله خان و حبيب أحمد، ادارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية (المملكة العربية السعودية: بدون، ط1، 2003م).
11. نبيل حشاد، دليلك الي ادارة المخاطر المصرفية، (لبنان: د.ن، د ط، س2005م).
12. ياسين عبدالله التميمي، أساسيات إدارة الخطر (الأمارات العربية المتحدة: بدون، ط1، 1998م).

<u>المجلات و الدوريات:</u>

1. امام علي بري، مخاطر التمويل المصرفي وامكانية تجاوزها وتخطيها، المصارف، العدد 14، يناير 2006م.
2. عبد النبي الطيب الجيلاني، ادارة المخاطر في المصارف بالتركيز علي مخاطر التمويل، المصارف، العدد 5، أكتوبر 2003م.
3. يوسف كمال محمد، حوار حول الوساطة والمصارف الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي، م13، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٤٢١ ه.

<u>الندوات و أوراق العمل:</u>

1. حافظ كامل الغندور، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، 2003.
2. سراج الدين عثمان مصطفى، ورقة عمل بعنوان: الضمانات الشرعية والمصرفية المناسبة للصيغ التمويلية وكيفية تفادي المخاطر.
3. عبد العزيز محمدعبد الرحمن، تحليل مخاطر التمويل المصرفي، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، مركز التدريب – برنامج تدريبي.
4. محمد علي القري – ورقة عمل جدل المخاطر في صيغ التمويل الإسلامي – بندوة مخاطر التمويل الإسلامي – 2004م.

المقابلات:

1. أبو بكر أحمد بابكر كرم الله، مدير ادارة المخاطر بالبنك السوداني المصري، 2010/02/09م.
2. عصام الدين محمد يوسف دياب، مساعد المدير العام لتمويل الشركات – البنك السوداني المصري، 16\4\2008م.

أخري:

1. ادارة نظم العمل، مشروع التعليمات التنظيمية لاجراءات تمويل عمليات المشاركات و المرابحات و المضاربات بالمركز الرئيسى و الفروع – البنك السوداني المصري، مارس2005.
2. السياسة التمويلية، بنك السودان المركزي.
3. السياسة الائتمانية، البنك السوداني المصري.
4. بنك السودان المركزي، موجهات ادارة المخاطر المصرفية، اغسطس 2008.
5. منشورات بنك السودان المركزي.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا
المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية
(أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية)
الدراسات العليا

السيـــد / ..... المحتـــرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

مرفق استمارة استبيان بخصوص بحث تكميلي لنيل **درجة الماجستير** في العلوم المصرفية والمالية بعنـــوان: **ادارة مخاطر العمليات المصرفية بالتركيز علي صيغة المرابحة**. نرجو منكم مدنا بالمعلومات اللازمة حتي نستفيد من حصاد تجربتكم وتعم الفائدة للجميع، ونُقدِر لكم حسن تعاونكم في الإجابه بكل شفافية و وضوح.

علما بان هذه المعلومات سوف يتم التعامل معها بسرية تامة فهي لغرض البحث العلمي فقط.

ولكم فائق الشكر والتقدير،،،

الباحثة:
رحاب علي الشريف

الجـــزء الأول :
بيانات عامة يرجي الإشارة إلي الإجابة المناسبة :

1/ أي المجموعات تنتمي من ناحية العمر:

(أ) أقل من 25 ☐ (ب) 25 – 34 ☐
(ج) 35 – 44 ☐ (د) 45 – 54 ☐
(ه) 55 – أكثر ☐

2/ المؤهل العلمي :-

(أ) دون الجامعي ☐ (ب) دبلوم ☐
(ج) بكالريوس ☐ (د) دبلوم عالي ☐
(ه) ماجستير ☐ (و) دكتوراه ☐
(ز) أخري " اذكرها " ☐

3/ التخصص العلمي :-

(أ) دراسات مصرفية ☐ (ب) محاسبة ☐
(ج) ادارة ☐ (د) اقتصاد ☐
(ه) احصاء ☐ (و) قانون ☐
(ز) أخري ☐ اذكرها .....

4/ القسم / الإدارة التي تعمل بها:-

(أ) المخاطر ☐ (ب) الإستثمار ☐
(ج) الرقابة الداخلية ☐ (د) الإئتمان ☐
(ه) أخري ☐

5/ عدد سنوات الخبرة التي قضيتها في عملك الحالي:-

(أ) 5 سنوات فأقل ☐ (ب) 6 – 10 سنوات ☐
(ج) 11 و أقل من 15 سنة ☐ (د) 16 – 20 سنة ☐
(ه) أكثر من 20 سنه ☐

<u>الجـــزء الثانـــي :</u>

الفرضية الاولي:-

ان وسائل قياس المخاطـــر المصرفيـــة فـــي المصـــارف السودانيـــة غيـــر كـــافية.

الرقم	العبـــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1.	وضع إجراءات رقابية للسيطرة على الآثار السلبية للمخاطر وإدارتها بطريقة سليمة يؤدى الى تقليل المخاطر فى التطبيق العملى.					
2.	تتم عملية تقييم مخاطر التمويل بالمرابحة بتحديد المجالات التي تتطلب تركيزًا وعمقًا عند إجراء عملية التدقيق. مما يزيد الاهتمام بتقييم إدارة المخاطر وتحسين فعاليتها.					
3.	كل المخاطر لاتجد رقابة وإشرافاً مستمرين من قبل إدارات البنوك وفقًا لتوجه وحركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والتى تحقق عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحًا أو خسارة.					
4.	منح التمويل بالمرابحة للاطراف ذات العلاقة او دون تحديد أهلية المقترض يؤدي إلى مخاطر الخسائر الناجمة من عملية الاقراض، فضلا عن استخدام التمويل في غير الغرض الذي مُنح من اجله يؤدي الي مخاطر عدم السداد.					
5.	عدم كفاية التطبيق العملي لادارة مخاطر السيولة الناجمة عن عدم قدرة البنك علي الوفاء بالتزاماته نتيجة لعدم قدرة العملاء علي سداد الاقساط عند استحقاقها، وبالتالى تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه.					

الفرضية الثانية :

ارتفـــاع حجـــم مخاطر الســـوق يعتبـــر أكثـــر المناطـــق حساسيـــة للمخاطـــر فـــي

عمليـــات البنـــك وكيفيـــة ادارتـــها .

الرقم	العبـــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1.	إن تنوع استثمارات البنك ليس حلا جذريا لتلافي المخاطر، وإنما يخفـــف من حدة مخاطر السوق في عمليات البنك ولا يؤدي الي التخلص منها.					
2.	لا تنطبق المخاطر على المرابحة فحسب بل على الموجودات التي تدخل ضمن الميزانية كالضمانات وتنشا مشاكل كبيرة في تحديد الأصول غير الفعالة التي تتطلب إنشاء احتياطي لمواجهتها.					
3.	عدم وجود آليات (كالتحليل واعادة التقييم) تعمل باستمرار لتقدير مدى قوة وصلاحية الضمانات المقدمة للتمويل بالمرابحة لتقيل المخاطر.					
4.	عدم وجود نظام تقييم داخلي لإدارة المخاطر، ونظم المعلومات والاساليب التحليلية التي تمكن البنك من قياس وإدارة المخاطر بشكل جيد بما يمكن من الكشف المبكر لأي حالة تعثر .					
5.	عدم وجود قاعدة للبيانات تقدم تفاصيل أساسية عن أوضاع محفظة الائتمان بما في ذلك العمليات المتعلقة بتصنيف القروض وتقييمها يؤدى الى زيادة المخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية كالمرابحة.					

الفرضية الثالثة:

ضعــف فعاليـــة توظيـــف نظـــم الرقابـــة والضوابـــط المصرفيـــة ودورهـــا فـــى إدارة المخاطر التمويل بالمرابحة.

الرقم	العبـــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	عدم تقيّد بعض المصارف بتطبيق التعليمات التنظيمية والسياسات الداخلية للبنك والضوابط الشرعية والمراشد الفقهية و الضوابط والمنشورات التي تصدر من البنك المركزي والخاصة بالتمويل بصيغة المرابحة.					
.2	تفتقد العديد من المصارف للكوادر ذات الخبرة والدراية اللازمة في النواحي التقنية وأيضاً في إدارة المخاطر المرتبطة بعملية التمويل وخاصة بصيغة المرابحة.					
.3	هنالك قصور فى السياسات والنظم التحوطية لإنشاء قواعد ملائمة للمحاسبة والرقابة والتقييم والإبلاغ والحد من تحمل المخاطر من جانب المصارف وإداراتها.					
.4	عدم وجـــود إدارات قادرة على إدارة مخاطر التمويل بالمرابحة ضمن منهج علمي متكامل يقوم على تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة للمصرف.					
.5	استخدام المصرف لضمانات فعالة تقلل المخاطر إلى أقل حد ممكن وتسهم ايجابا في زيادة العائد من عملية المرابحة.					

قائمه تصنيف المخاطر	Credit Rating

اسم العميل:
الفرع:

	0

5- راس المال و حقوق الملكيه (صافى حقوق الملكيه / اجمالى الاصول(	10		
اكبر من 50%	10		
اكبر من 40٪ وحتى 50%	9،8		
اكبر من 30٪ وحتى 40%	7،6		
اكبر من 20٪ وحتى 30%	5،4		
اكبر من 10٪ وحتى 20%	3،2		
اقل من 10%	1		

00/0

البيان		الدرجه القصوى	الدرجه
6- الاداره		15	
6/1- الشكل القانونى		5	
شركه مساهمه	5		
شركه اشخاص	3،4		
منشأه فرديه	1،2		
6/2- كفاءه الجهاز الادارى والمالى		5	
كفء	5		
جيد	3،4		
عادى	1،2		
دون المستوى	0		
6/3- الاستقرار		5	
مستقر	4،5		
عادى	2،3		
غير مستقر	1		
7- مدى الاعتماد على النقد الاجنبى		10	
لا يعتمد وليه مصادر بالعمله	9،10		
لا يعتمد وليس لديه مصادر بالعمله	7،8		
يعتمد ولديه مصادر بالعمله	5،6		
يعتمد وليس لديه مصادر بالعمله	1،2،3،4		